علاقة وأثر الفساد الإداري على جودة تنفيذ المشاريع الخدمية
دراسة مقارنه بين هيئة أعمار محافظة النجف والإدارة المدنية المؤقتة
دراسة استطلاعية من وجهة نظر عينة من القيادات الآدارية لمديرية التربية والإشراف التربوي ومدراء المدارس في محافظة النجف الاشرف

المدرس المساعد حاكم جبوري الخفاجي
جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص :

يعد الفساد الإداري أحد التهديدات الرئيسية التي تواجهها التنمية والعدالة والاستقرار الاجتماعي والانجاز للأجهزة الإدارية الذي ينشده أفراد المجتمع ،فهو يلوث الخدمة العامة ويقلل الاستثمارات ،ويميز الأغنياء عن الفقراء ،ويضعف ثقة المجتمع بالحكومة ، ومع انه بالأساس يمثل مسألة أخلاقية فهو أيضا مشكلة سياسات واتخاذ قرارات إدارية . وهو ظاهرة مستشرية فعلا وتصاحب النمو والتطور والتغيير في الدول المتقدمة والنامية ،ويمثل الخطر الذي يفتك بأعضاء المجتمع وروابطه وأجهزته وخدماته ،وما تحتاج إليه الدول هو إنشاء أجهزة رقابية لمكافحة الفساد الإداري تمتلك صلاحيات واسعة في مجال عملها ،ومزودة بإمكانات كافية وينتقى لها أكفأ وأفضل العناصر البشرية ،وان تتمتع بحصانة تمكنها من القيام بدورها بشكل فعال ،والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في محاربة الفساد. وتركز الدراسة هنا على بيان علاقة واثر الفساد الإداري في جودة تنفيذ المشاريع الخدمية إذ إن العالم بدأ ومنذ عقد الثمانينات بتطبيق معايير الجودة والجودة الشاملة بهدف تحقيق مخرجات عالية الجودة وتشبع رغبات وحاجات المستفيدين منها، ولكن للفساد الإداري دور في انحراف المخرجات عن المواصفات والمعايير القياسية المحددة سابقا ، وخاصة بمشاريع البناء مثل تجاوز معايير جودة مواد البناء المستخدمة ، والفحص الدوري والمستمر لتحديد الانحرافات والتدخلات والإغراء والمحسوبية وعدم إتباع إجراءات واضحة للعطاءات والتعاقدات وغيرها ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من خلال الدراسة المقارنة بين عينة البحث.

المبحث الأول
المنهجية العلمية

أولا : مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1- ما هو دور قوات الائتلاف في ظاهرة الفساد وجودة تنفيذ المشاريع الخدمية (تأهيل المدارس)

2- ما هي الآثار السلبية للفساد الإداري على مدى التزام الجهات المنفذة للمشاريع بمعايير الجودة

3- ما هي الأساليب الممكن إتباعه ا للحد من ظاهرة الفساد الإداري

4 – ما دور إجراءات هيئة أعمار محافظة النجف في الحد من ظاهرة الفساد وجودة تنفيذ المشاريع الخدمية(تأهيل المدارس) .

5-ما هو دور القيادات الإدارية أو المسؤولين في المراكز الوظيفية والأنظمة القانونية والرقابية والإدارية والدينية والأخلاقية في الحد أو الزيادة في الفساد الإداري.

ثانيا: أهمية الدراسة

1- تتناول الدراسة موضوعا يعد من المواضيع الحساسة والمنتشرة في معظم دول العالم.

2- أصبح الفساد الإداري يمثل تهديدا خطرا للأهداف التنموية العامة للدول ويعطل برامجها وخططها ومشاريعها.

3- تشجيع المهتمين والدارسين والباحثين لدراسته من زوايا أخرى ووضع الحلول المناسبة له.

ثالثا : أهدف الدراسة

- تتمثل أهم أهدف الدراسة من خلال ألآتي:

1- توصيف ظاهرة الفساد الإداري مفاهيميا.

2- تحديد أنواع الفساد الإداري.

3- تشخيص بعض أسبا ب الفساد الإداري،وتقديم بعض المقترحات والحلول المناسبة لتقليل او معالجة هذه الأسباب.

4- تحديد ألآثار السلبية للفساد الإداري على جودة تنفيذ المشاريع الخدمية .

رابعا : فرضية الدراسة

*الفرضية الرئيسية الأولى : لا توجد علاقة ارتباط بين الفساد الإداري ومتغيرات جودة تنفيذ المشاريع الخدمية (معا يير ومواصفات المشاريع، جودة أساليب تنفيذ المشاريع،جودة المواد الأولية،توثيق معا يير الجودة ،الرقابة على التنفيذ،جودة إدارة الوقت) .

*الفرضية الرئيسية الثانية :لا يوجد أثر للفساد الإداري في جودة تنفيذ المشاريع الخدمية .

خامسا : مجتمع وعينة الدراسة

أختار الباحث عينة من المدارس التي تم تأهيلها من قبل قوات التحالف في محافظة النجف وأخرى أهلتها هيئة أعمار المحافظة وتم توزيع استمارة استبانه مكونة من محورين الأول يتعلق بالفساد الإداري ومتغيراته والتي تمثل محددات تزيد أو تحد من ظاهرة الفساد الإداري، من خلال الإجابة عليها فكلما كانت الإجابة ايجابية أكثر باتجاه المتغيرات قل ت ظاهرة الفساد والعكس صحيح أي علاقة عكسية بينهما.ويشتمل المحور على اثنتي عشر فقره تبدأ من(الفقرة، 2-1 والخاصة بخطوات الحصول على العطاءات ، 3 تتعلق باستعمال القوائم المالية والمحاسبية مع الجهات المستفيدة، 4 تجاوز الموظفين حدود صلاحياتهم بالصرف، 5 عدم تناسب المبالغ مع حجم ونوع العمل المنفذ ، 6 حجم الفجوة بين المعايير والتنفيذ ،7 دقة عمل لجان الفحص، 8 محدودية التدخل والإغراء على لجان الاستلام رغم المخالفات مع المعايير،الفقرات من 12-9 والمتعلقة باستلام العمل من لجان مشتركة،أو اللجان الأولية أو بعد فترة الصيانة أو اللجان النهائية)، والمحور الثاني يختص بمتغيرات الجودة وبتسع فقرات (لمتغير معايير ومواصفات المشاريع، 2 لمتغير جودة أساليب التنفيذ،4 ، 3 جودة المواد الأولية، 5 توثيق الجودة ، 7 ، 6 الرقابة على التنفيذ، 9 ، 8 جودة إدارة الوقت) وبنفس آلية الإجابة والنتيجة للمحور الأول.

وتم عرض الاستبانة على عدد من القيادات الإدارية من مدراء المدارس المؤهلة والإشراف التربوي وقسم الأبنية المدرسية والتخطيط والإحصاء في مديرية تربية محافظة النجف ومن لهم الاطلاع والمعرفة بعملية التأهيل. إذ بلغ عدد الاستمارات أربعة وخمسين استمارة (54) وبعد توزيعها على العينة وجمعها بعد ثلاثة أسابيع لإتاحة الفرصة الكافية للإجابة عليها ظهر فيها أربع استمارات غير مكتملة الإجابة فتم

استبعادها وإجراء المعالجة الإحصائية على البقية للتوصل للنتائج.

سادسا : الأساليب الإحصائية المستخدمة

استخدم الباحث البرنامج الإحصائي (SPss. Ver.15 Under Windows) والبرامج الإحصائية الجاهزة فيه والتي تشمل الآتي:

أولا: اختبار (t) لمعامل الارتباط وقد أعتمد تحديد معنوية المتغيرات.

ثانياً: معامل الارتباط Person : لقياس درجة العلاقة بين المتغيرات.

ثالثاً: أسلوب تحليل التباين Anova Analysis : لمعرفة معنوية الاختلافات التي يكشفها اختبار تحليل التباين.

رابعاً: النسبة المئوية Percent ratio: وهي حاصل قسمة العدد الجزئي على العدد الكلي × 100%.

خامساً: الوسط الحسابي الموزون Arithmetic Mean : تحديد مستوى الاستجابة لمتغيرات الدراسة.

سادساً: الانحراف المعياري Standar Deviation: لمعرفة مدى تشتت القيم حول أوساطها الحسابية.

سابعاً: معامل الاختلاف Covariance of Variation : يستعمل لقياس درجة تجانس الإجابات.

المبحث الثاني

الفساد الإداري

أولا : مفهوم الفساد الإداري

الفساد في اللغة العربية هو(فسد) ضد صَلُحَ (والفساد) لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطُل وأضمحل (الوائلي ، 2005 ، 1) والفساد الإداري في اللغة الانكليزية هو (corruption) المشتق من الفعل أللاتيني (Rump ere) بمعنى كسر شي ما. وان كان الشيء المراد كسره هو سلوك اجتماعي أو ديني أو أخلاقي أو قانوني أو قاعدة إدارية بهدف الحصول على كسب مادي أو شي أخر(tanzi,1995 ;24).

إذ يعد الفساد الإداري والمالي والاختلاس للأموال العامة والخاصة قديما جدا ومما يدل على ذلك وضع القوانين الحازمة ضده من قبل حمورابي وقبل أكثر من خمسة ألاف سنة والقوانين أللاحقة التي وضعها الحكام في بلدانهم. (عليوي ، 2007 : 76) ويعرف الفساد الإداري قانونا بأنه تجاوز الموظف المختص في الدولة حدود واجباته ومن ثم مخالفته للقوانين والأنظمة السارية أو المرعية بقصد تحقيق منفعة غير مشروعة له أو لغيرة . مثل الاستيلاء على المال العام،أو الأملاك الخاصة في الدولة من أراضي أو عقارات أو آليات(البديري ، 2007 :75).في حين تشير أدبيات الفكر الإداري للفساد على انه الحالة التي يدفع بها الموظف للقيام بعمل ما نتيجة محفزات ماديه أو غير ماديه وغير قانونية لصالح مقدم المحفزات وبالت الي ألحاق الضرر بالمصلحة العامة. أو هي النشاطات التي تتم داخل جهاز إداري حكومي والمسبب فعلا إلى انحراف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي الذي يمثل طلبات الجمهور والمصلحة ألعام ة لصالح أهداف خاصة

سواء أكان ذلك بصيغه متجددة أولا وبأسلوب فردي أم جماعي منظم .(باش، 2007: 43)أو هو مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين والهادفة إلى التأثير بسير الإدارة العامة وقراراتها أو أنشطتها بهدف الاستفادة المادية المباشرة أو الانتفاع الغير مباشر(الكبيسي ، 2000 : 85) ويراه أخر بأنه سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لتحقيق مكاسب شخصية أو قرابة عائلية أو عصبية خاصة أو لمكانة خاصة أو سلوك يخرق القانون عن طريق ممارسة أنواع السلوك الذي يراعي المصلحة الخاصة (مولود،الصرايرة، 20001 : 43) يتبين من ذلك أن خصائص وسمات الفساد الإداري هي:

*اشتراك أكثر من طرف في تعاطي الفساد الإداري .

*السرية الشديدة في ممارسة الفساد الإداري .

*يجسد الفساد الإداري المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة لمرتكبيه.

*يعبر الفساد الإداري عن اتفاق بين إرادتي صانع القرار ومرتكبي الفساد الذين يضغطون على الطرف الأول لإصدار قرارات محددة تخدم مصالحهم الشخصية أولا وأخيرا.

ثانيا : أنواع الفساد الإداري

يكمن التباين في تحديد أنواع الفساد الإداري وذلك بحسب الجهة أو المنظور المحدد له وسنعتمد التقسيم الأتي:

1- أنواع الفساد الإداري من المنظور الشرعي .

حدد الدين الإسلامي أنواع الفساد على وفق الأتي .(القريشي ،2007 :16)

أ- الرشوة وما يلحق بها

حدد القران الرشوة نعت بمن يعطي للحكام مالا لإغوائهم في الحكم قال تعالى {وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقاً مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ}{188}

أما ما يلحق بها فهو اخذ الموظف أو المسئول في القطاع الحكومي أو الخاص مالآ من المراجعين لانجاز معاملاتهم أو تسهيل أمورهم ألإداريه أو منحهم عملا أو امتياز أو رفع عقوبة عنهم أو غرامة مالية،وهي حرام شرعا بإجماع الفقهاء.

ب- السرقة: وتشمل مختلف أنواعها وممارساتها .

2- أنواع الفساد الإداري وفقآ لجرائم القانون

تتحقق الجريمة عند توفر الأركان العامة لها(السباك،2007 : 20 - 24)والتي تتمثل بالركن الشرعي أولا أي الصفة غير المشروعة للسلوك ألإجرامي سواء كان فعلا أم امتناعا. وثانيهما الركن المادي وهو ماديات الجرائم ويتحقق بوقوع السلوك الإجرامي وحصول نتيجة ضارة وتوافر العلاقة السببية بين السلوك والنتيجة الحاصلة،وأخيرا الركن المعنوي ويتحقق بتوافر الأهلية الجنائية للجاني بمفهوميها الإدراك والإرادة .فضلا عن توفر الأركان الخاصة لكل جريمة.إذ قسم القانون العراقي جرائم الفساد الإداري وفقآ للاتي:

أ -جريمة الرشوة

والتي يقصد بها كل موظف أو المكلف بخدمة عامة طلب أو قبل لنفسه أو لغيره عطية أو منفعة أو ميزة أو وعد بش يء من ذلك لأداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنها والإخلال بواجبات الوظيفة. ومن التعريف يمكن الاستدلال على الأركان الخاصة لجريمة الرشوة وهي الموظف أو المكلف بخدمة عامة وهو القائم بالجرم والركن المادي ويتمثل بالطلب أو

القبول للجريمة ومحل الجريمة وهي العطية أو المنفعة أو الميزة أو الوعد بأداء العمل أو الامتناع عن واجبات الوظيفة مقابل المنفعة أو العطية أو الميزة التي يحصل عليها

ب- جريمة ألاختلاس:

لا تقل جريمة الاختلاس خطورة عن الرشوة كونها من الجرا ئم التي تسهم في تبديد المال العام وتلحق ضررا ملموسا في مصلحة الدولة أو بالصالح العام وتتمثل بالقائم بالجريمة وهو الموظف أو المكلف بخدمة عامة والركن المادي للجريمة وهو السلوك الذي يرتكبه الموظف أو المكلف في الخدمة العامة من خلال الاختلاس أو الحيازة الغير مشروعة أو إخفاء الشيء محل الجريمة محل الجريمة أي المال أو المتاع أو الورقة المثبتة لحق الحيازة أن يكون ألما ل أو المتاع أو الورقة ألمثبته لحق (محل الجريمة)في حيازة الموظف أو المكلف ومما تجدر الا شارة إليه أن هناك صور أخرى لجريمة لاختلاس والتي توسع المشرع فيها بهدف معاقبة الموظف والمكلف بخدمة عامة الذي يستغل وظيفته في الاستيلاء بغير حق على المال العام أو للغير.

ج- جريمة تجاوز الموظفين حدود وظائفهم

وتتجلى هذه الجريمة بصور عديدة ومختلفة بحيث لم يضع القانون العراقي لها تعريف واحد جامع والتي تتمثل بصور متعددة منها إفشاء الموظف المكلف بخدمة عامة بحكم وظيفته أمر لشخص أخر مع علمه بوجوب عدم إخباره وخاصة أذا كان يضر بمصلحة الدولة أو من يعمل في دوائر البريد والبرق والهاتف وقيامه بفتح رسالة أو برقية أودعت أو سلمت لدائرتها أو أتلفها أو أخفاها أو سرب سرا تضمنتها وسهل لغيره ذلك أو استغل سلطته في وقف أو تعطيل تنفيذ الأوامر الحكومية أو أحكام القوانين والأنظمة أو حكما قضائيا أو امتنع عن تنفيذه أو امتناعه بغير حق عن أداء عمل من أعمال وظيفته واخل عمدا بواجباتها أو استغلال سلطته الوظيفية في شراء عقار أو منقول قهرا عن مالكه أو استولى عليه أو على منفعة أو لحق أخر للغير بدون حق أو اكره مالكه على إجراء أي تصرف مما ذكر والاستيلاء بغير حق على متاع أو مال أو ورقه مثبته لحق وغيرها مما وجد بحيازته بسبب وظيفته أو سهل ذلك للغير أو التملك بطريق الغش أو بأية وسيلة غير مشروعة بحرية وسلامة المزايدات والمناقصات المتعلقة بالحكومة أو المؤسسات والشركات التي تسهم الحكومة بنصيب من مالها أو التي تجريها الدوائر الرسمية أو شبهها أو إحداثهم بصورة عمديه ضرر بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل فيها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأشخاص من عهدته ارتبط مع الحكومة من غير الموظفين أو المكلفين بخدمة عامة بعقد مقاولة أو عمل أو وكيله أو أي عامل.

ثالثا : أسباب الفساد الإداري

تنوعت أسباب الفساد الإداري وذلك لكثرتها وتعقدها وتداخلها مع بعضها إذ أصبح من الصعب إحصائها بشكل شامل. فهي تختلف تبعا للبلد وطبيعته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ....الخ،فضلا عن المنظور والزاوية التي ينظر فيها المتخصص أو الباحث لتحديد أسبابه ويحدد الباحث أسبابه وفق الأتي :

1- ألأسباب السياسية

وتتعلق بطبيعة النظام السياسي للبلد وقادته وأساليب إدارة البلد داخليا أو خارجيا فعندما يحدث الفساد في مجتمع يتصف بالمشاركة السياسية واستقلالية القضاء وشفافية القرارات

وتوفر البيانات وحرية الصحافة واستقلالها عن السلطة التنفيذية وحيوية المجتمع المدني من خلال الأحزاب والنقابات والجمعيات والهيئات، فإن الفساد يظل محاصراً ويتعرض المتهمون فيه للكشف والمساءلة والعقوبة والتنحية من وظائفهم الرسمية، وبالتالي ردع غيرهم. وهذا ما نراه في الدول الغربية اليوم (Palmer, 2003: 8-9) ، إذ يشير تقرير البنك الدولي

(Gould andamaro-reyer,1983) للفساد السياسي من خلال ا لتدخل السيئ لبعض كبار الموظفين في الحكومة واستغلال نفوذهم الوظيفي مما يزيد من ظاهرة الفساد الإداري. فضلا عن الدور السياسي للاحتلال في تفشي الفساد الإداري بأساليب مختلفة منها إعطاء المشاريع على ا ساس المحسوبية السياسية أو عن طريق التنفيذ المباشر ودون مراعاة للأنظمة القانونية والمحاسبية الصحيحة أو عن طريق تقديم مبالغ مادية من بعض الشركات والمقاولين لبعض القادة السياسيين والمتنفذين في الدولة.(الكعبي ، 2006: 5)،مما يودي إلى إضعاف هيبة الدولة والحكومة أمام شرائح المجتمع، مما يفقدها المصداقية والقدرة على تحقيق التنمية والاستقرار (2: 2003 Brown,)

2- الأسباب الاقتصادية :

وهي تتعلق ب طبيعة ال نظم الاقتصاد ية والسياسات والاستراتيجيات وعدالة توزيع الثروات واليات قيام المشروعات للبلد والتي لها الأثر الكبير في انتشار ظاهرة الفساد الإداري وذلك لأسباب عديدة منها (باش ، 2007 : 41) العفوية في اختيار وإقامة المشروعات العامة وعدم التأكيد على دراسات الجدوى الاقتصادية ،والتوسع غير المدروس في مساحة القطاع العام والتسيب المالي واجتهادات المخطط الاقتصادي الغير كفؤة فضلا عن البطالة المقنعة والأعداد الكبيرة للعاملين في القطاع العام إذ سجلت تقديراتها نسبة 50%(الوردي ،2006: 12) ،(كاشف الغطاء ،2005: 9) ،فضلا عن إحباطهالجهود التنموية، والى زيادة تكاليف القيام بأي نشاط اقتصادي(تقرير البنك الدولي للتنمية شرق وشمال أفريقيا 2، 2003)

3- ألا سباب القانونية

يلعب القانون دورا مهما في الحد أو تفشي ظاهرة الفساد الإداري إذ تعد سنة 2003 وما بعدها الفوضى القانونية وهي جعلت البلد حاضنه خصبه جدا للفساد الإداري إذ تنأى الكثير من التشريعات النافذة بكبار السياسيين عن المسألة القانونية الأمر الذي جعل البعض منهم يتمادى في استغلال المنصب أبشع صورة منها قيام الوزراء بتحويل موجودات وزاراتهم للخارج ولحس ابهم الخاص ومن ثم ترك العمل والسفر خلف ما حوله(الشكري، 2007 : 7) .وهنا نجد ضعفا واضحا للأنظمة القانونية والتشريعات (الاغا، 2000: 1) ، وتخلص الشركات والمقاولات من المساءلة القانونية عن طريق الو لاءات الحزبية والسياسية رغم المخالفات التي تحدث في تنفيذها (الكعبي ،2006: 5) ،وتمتع المسئولين الذين تثبت بحقهم قضايا الفساد بحماية رؤوسا ء أحزاب سياسية معروفة تجعلهم محصنين ضد القانون خاصة عندما يتم الالتفاف أو عدم تطبيق القوانين النافذة إلا لمحاسبة صغار ألموظفين(تيشوري،2006 : 1) مما أدى إلى إعاقة سير تنفيذ العدالة بحق جرائم الفساد الإداري (ال ياسين ، 2006: 11) ومما نخشى منه أن يصبح القضاء شكلاً من غير مضمون، فتقليد

المسؤوليات في المؤسسات القضائية لم يعد على أساس الفهم للقوانين والخبرة والنزاهة في تطبيقها والاستقلالية عن السلطة التنفيذية، وإنما على أساس الولاء للحكومة والتبعية لها، وتلقي أوامرها، والالتفاف على بنود القانون، في الوقت الذي كان من الأجدر بالقضاء أن يكون مستقلاً وواقفاً مع الحق حتى تستقيم أمور الناس ويأمنوا على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم ويقدموا أفضل ما عندهم، مما يكسب الحكومة شرعية ونجاحاً في آن واحد(Brown, 2001. 93).

4- الأسباب الإدارية

تتمثل بوجود الثغرات والمشاكل الإدارية مثل عدم التناسب بين المسئولين والسلوك في الجهاز الإداري ،والمركزية الشديدة والتعقيد البيروقراطي وعدم تفويض الصلاحية، وضعف ألأجهزة الرقابية والشعبية والسياسية القائمة على ألأجهزة التنفيذية ، والتوسع الكبير في تشكيلات ألأجهزة الإدارية للدولة وما يرافقها من احتمال أو ضعف التزام الأفراد والجمعيات والمؤسسات بقواعد ونظم العمل المقررة (باش، 2007 : 45) أو قد يكون التأرجح الذي تنتهجه ألدولة في نظامها الاقتصادي بين التخطيط المركزي واليات السوق الحر إذ ضرب الفساد الإداري أدواتها إلا داريه المركزية والتي لا تتناسب مع هذا التغير. فضلا عن ضعف الكفاءة المؤسساتية والرقابة الحكومية، والبيروقراطية والمركزية وعدم المشاركة في الإدارة .(الاغا ، 2000: 1)،(تيشوري ، 2006 :1) وتؤثر بعض العوامل التنظيمية في ظاهرة الفساد مثل طرق اتخاذ القرار والضبط الإداري والمسؤوليات والأداء الضعيف للمستويات التنظيمية (Gould and Amaro-Reyes,1983 مما أدى ببعض الموظفين إلى استغلال المنصب والنفوذ وعدم الشعور بالمسئولية والحرص والتبذير والاختلاس للمال العام بأساليب مختلفة لقوائم الرواتب والأجور وتعيين الأقارب في وظائف لا يستحقونها ،والتلاعب في تنفيذ المشاريع محاسبيا والروتين في تمديد الإعمال ومراحل انجازها أدى إلى هدر أموال طائلة من المال العام .(كاشف الغطاء ،2005: 9-10). وضعف الثقافة التنظيمية للعاملين في الأجهزة الإدارية وبالذات للدول النامية بعدم احترام وقت العمل والتراخي وقلة الحرص للأداء والإنتاجية (الغنيم ، 2003)، ففي تقرير لمعهد الدراسات السياسية الأمريكية (IPS) ومركز السياسة الخارجية في بؤرة الاهتمام (FPS) الصادر في حزيران 2004 يشير إلى أن الفساد الاقتصادي معبراً عنه بالعديد من التجاوزات المالية التي حدثت تحت أوضاع الاحتلال، فقد أجري تحقيق مع موظفي شركة (هاليبرتون) لاتهامها بتقاضي مبالغ مالية بلغت نحو (160) مليون دولار لأعمال لم تقم بإنجازها فضلاً عن (60) مليون دولار قيمة تجاوزات لنفقات محدودة مسبقاً والرشاوى التي تلقاها بعض موظفي هذه الشركة من مقاولين ثانويين وأخرى غيرها تظهر وسائل الفساد والإفساد في المجتمع العراقي . إذ قامت سلطة الاحتلال على تكوين مجلس الحكم الانتقالي ل يتحمل مسؤولية التحول، وكان من مخرجات ذلك التحول السياسي، إنشاء نظام وظيفي في إطار السلطة التنفيذية قائم على الو لاءات السياسية، ومن ثم الاعتماد على توزيع الفرص بدلاً من تكافؤ الفرص.(الوائلي، 2005)

5- الأسباب الاجتماعية والدينية:

تبرز العوامل الاجتماعية في الدول النامية ومنها العراق باللأمساواة الاجتماعية من خلال التوزيع الغير عادل للدخول والثروات، واتساع

الهوة بين الأقلية الغنية والأغلبية الفقيرة والتي بدأت بالزيادة من الثمانينات ولحد الآن .ويبرز دور العوامل الاجتماعية في الفساد الإداري من خلال الانحلال ألقيمي والأخلاقي والابتعاد عن القيم السماوية في الممارسات اليومية التي توكد على قاعدة الحلال والحرام في كسب الرزق وأداء أعباء الوظيفة ،وتكييف بعض الأحكام السماوية كي تتناغم مع السلوك المفضي للفساد ، إذ بين فقهاء الشريعة الفرق بين الرشوة والتي تعني المأخوذ طلبا، بينما المأخوذ عفوا فهو هدية،فضلا عن طبيعة النسق ألقيمي السائد في المجتمع المتمثل بولاء العائلة والعشيرة على الوطن، وضعف وتدني الوعي الاجتماعي والتعليمي لهم، فضلا عن تنامي الشعور الذاتي للفرد في سعيه الدءوب لتحقيق أهدافه الخاصة من خلال الوظيفة العامة بأسهل الطرق غير المشروعة وبأقل وقت ممكن للاستفادة من الوظيفة العامة .(باش،2007 :41) ،(حرب، 2006 :11)،(تيشوري ، 2000: 1) متخلين عن بنائهم الاجتماعي الذي يقوم على القيم الاجتماعية الرصينة التي أساسها رفض كل ما من شانه المساس بالسمعة والكرامة والأخلاق .مما زاد من عدد المفسدين مع مباركة بعض الأفكار الغير صحيحة منها المال العام مباح وان الضرورات تبيح المحظورات وان ظلم السلطة وفسادها يبرر هذا التصرف ويبيحه لا ضعافها (الشكري ، 2007:7)

6- الأسباب ألأمنية:

تعد الظروف الأمنية التي يعيشها البلد والتي تتمثل بكثرة الانقلابات العسكرية والحروب التي تفرض على البلد وشعبه والعقوبات الدولية على الشعوب والتي عاشها العراق، فضلا عن الاحتلال الأمريكي الذي يشيع الفساد وكثرة الانقسامات الفكرية والسياسية والترويج للطائفية والحرب الأهلية وظهور أصحاب المصالح على حساب الشعب عندها تغيب الرقابة الإدارية والشعبية ورقابة الرأي العام

7- الأسباب النفسية:

وتتمثل بتنامي وسيادة الشعور لدى البعض بالغبن وعدم العدالة بين ما يحمله الفرد من مؤهلات وما يبذله من الجهد وبين ما يحصل عليه، مما خلق نقمه للكثير منهم فدفعهم لتلطيخ أيديهم بالفساد الإداري والمالي ظنا منهم انه يحقق لهم بعض ما اغتصب منهم سابقا(الفقي،2003 :2)

رابعا: الفساد الإداري في مشاريع البناء

من يوقف نزيف الخسائر المهدور في مشاريع البناء ؟

لا يمكن لأحد أن يجزم بالطريقة التي تدار بها مشاريع البناء العامة في بلادنا فالكلام الكبير والمعسول ،المخططات وجيش المهندسين الضخم، روتين الإدارة وطبيعة عقد الصفقات والمناقصات وسواها . جميعها ستبدو مجرد لافتة عريضة ووهم نظري يستر خلفه واقعا عمليا غريبا ومبهما يتمثل بضعف الإدارة ونافذة الرشوة ووسط هذه الحالة المبهمة يظهر الفساد متجاوزا أشكاله التقليدية ،هو نقطة الاتفاق الوحيدة في آلية إدارة هذه المشاريع ، نقطة يتشارك البعض في صنعها (جهة التعاقد ،المتعاقد،والقوانين التي تحكم العلاقة بينهما) .

أما أهم المشكلات التي تعاني منها مشاريع الحكومة تتمثل في الروتين الإداري ،وضعف الخبرة ،وسوء التنفيذ الهدر الشديد والذي يعود في اغلبه إلى عيب خطير نتيجة ضعف الإدارة الهندسية الذي يؤدي إلى هدر الموارد وزياد

التكاليف وانخفاض الجودة والتي تتمثل أسبابها بضعف تعويضات مهندسي الإشراف على هذه المشاريع،والذي يجعل ارتباطهم اكبر بالمتعهدين على حساب شركاتهم والجهات العامة التي يعملون لصالحها،وهو الأمر الذي مهد بدوره إلى انتشار الفساد والرشوة ،فضلا عن ضعف التأهيل والخبرة لديهم يؤدي إلى وقوعهم في مشكلات إدارية وتنفيذية كبيرة ستتضافر فيما بينها لتؤدي إلى سوء التنفيذ ،فغالبا ما يضع الكشف التقديري مهندس قليل الخبرة معتمدا على الأرقام والأسعار الصادرة من الإدارات العامة ،دون النظر لأسعار السوق الحقيقية ،وبالتالي تكون اقل من السعر المستحق،وعندما يتقدم المتعهد للمناقصة يقوم بتخفيض الأسعار عن المقترح وأحيانا يكون التخفيض بنسب كبيرة جدا بحيث يصبح من الصعوبة تنفيذ المشروع بالمواصفات الفنية المطلوبة بهذه الأسعار المقدمة من المتعهد،وبالتالي فهو إما سيقلل من المواد المستخدمة أو يخفض نوعيتها ،وفي الحالتين سوف يسيء لجودة المشروع.

أما بالنسبة للعقود المباشرة فلقد أجبرت الشركات العامة على التعاقد مع الشركات الإنشائية في القطاع العام وذلك للإبقاء على تشغيله،رغم انه في كثير من الأحيان يفتقر للخبرة والآليات المطلوبة لتنفيذ بعض المشاريع .وهذا سينعكس على ارض الواقع بعدد كبير من حالات الهدر والتجاوزات غير القانونية ،فضلا عن التأخير في تنفيذ المشاريع والدخول في متاهة التعاقدات وتأويلها وروتينها . فالتعاقد مع شركات غير اختصاصية أو ذات خبرة محدودة، سيدفع هذه الشركات إلى أن تتحول لمؤسسات تعهدات ،تسمح بإدخال متعهدين جريئين لانجاز قسم من الأعمال،وسيقومون بدورهم بكسر الأسعار المكسورة أصلا .

أما سؤ الهدر للأموال فهي محصلة شبكة تجاوزات قائمة على المحسوبية والرشاوى والصفقات من تحت الطاولة،وفي أطيب النوايا ستكون محصلة للجهل وقلة المعرفة وسوء التخطيط والإدارة إذ إن معظم الخسائر والهدر الذي يتم في الحكومة ناتج عن سوء الدراسة الأولية للمشاريع المنفذة، فقد تكون هذه الدراسة بعيدة عن الواقع ومتطلباته،ومن ثم تأتي الدراسة التنفيذية لتبتعد أكثر عن الواقع ،فتكون بذلك التكاليف عالية جدا.

أن هذه التكاليف العالية يمكن تجاوزها ببعض التعديلات الواعية والدقيقة للدراسة والتي ستؤدي إلى تحقيق الوظيفة ذاتها بجودة أعلى ولكن بقيمة أقل ،وهنا يأتي دور دراسات هندسة القيمة في تحسين الجودة وتخفيض الكلفة وتقليل الهدر في المشاريع بدراسات هندسة القيمة والكثير مازال بعيدا عنها. (منصور، 2007، 84-88)

خامسا : أثار الفساد الإداري

يعد تأثير الفساد الإداري في الدول المتقدمة والنامية على حدا سواء وخاصة الدول التي تتدخل في النشاط الاقتصادي إلا إن تأثيره في الثانية أكثر ،وذلك لضعف الأجهزة الإدارية والرقابية والمحاسبية والقانونية وغيرها .ومن هذه الآثار الأتي:

١ -أشارMauro إلى انه تقليص وتحديد من سيادة القانون ،ويعمل على عدم تشكيل حكومة يمكن مسائلتها وإخضاعها قانونا ، و تقليل الإيرادات العامة للدولة والمتأتية من الضرائب عن طريق الأساليب الغير مشروعة بتقليلها أو التهرب

منها، وتحميل التكاليف التي يدفعها المستثمرين لقاء حصولهم على العقود والتراخيص لتنفيذها على حساب جودتها.(الزبيدي، السعدون، 2006 : 29)

٢ - وحدد الموسوي مجموعة من الآثار تتمثل بانتهاك حقوق الإنسان السياسية والمدنية من خلال تحريف عمل المؤسسات والعمليات السياسية وجعلها عديمة الفائدة وكذلك القضاء وأجهزة تنفيذ القانون ، وتقويض الديمقراطية نتيجة شراء أصوات المواطنين في الانتخابات أو أصوات الممثلين في البرلمان بشان بعض الأمور مثل الضريبة أو توزيع الموارد العامة ،أو تنظيم التجارة والإعمال وحتى السياسة الخارجية .فضلا عن كونه من أدوات الجريمة المنظمة لتسهيل الاتجار بالمخدرات، وعمليات تهريب الأفراد وأعضاء الجسم، والتلوث البيئي من خلال الاستخدام السيئ للموارد الطبيعية .(الموسوي ، 2006: 11)

٣ -أما تيشوري فانه أضافه اثأر أخرى مثل ضعف فاعلية المجتمع، فساد الأخلاق وانهيار القيم أضعاف شرعية الدولة وتقويض الثقة بالقوانين والمسئولين، زيادة التفاوت الطبقي والاجتماعي، تحميل المجتمع أعباء مادية ضخمة.(تيشوري، 2000 : 2) نتيجة سؤ استخدام الموارد ويزيد من تكاليف الإنتاج والتكلفة الحدية لرأس المال.(ال ياسين ، 2006، 11)

٤ -يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وأضعاف مستوى الجودة في البنية التحية العامة وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها.(الوائلي،2005، 6)

٥ -أما أثره في مشاريع البناء فيتمثل ب الخسائر البشرية نتيجة انهيار المباني أو جزء منها وال تي تؤدي إلى إزهاق حياة الأفراد أو إصابتهم بأضرار صحية متفاوتة في شدتها ، والخسائر المادية الكبيرة للأجور المدفوعة ومواد البناء التي لا يمكن الاستفادة منها مطلقا كمخلفات بناء، فضلا عن الخسائر المادية الإضافية التي تدفعها الجهات المنفذة لإعادة البناء أو إ زالة ا لأنقاض وتعويض الجهات المتضررة.

٦ -تعطيل الخطط الاقتصادية أو إنجاز المشاريع ضمن الفترات المخصصة لها والاستفادة منها ،فضلا عن الإجراءات القانونية فيما يتعلق بأطراف النزاع القانوني.

٧ -عدم الثقة من قبل الجمهور أو الجهات المستفيدة من الجهات المنفذة للمشاريع.

٨ -يؤثر الفساد على حجم الإيرادات العامة وكفاءة استغلالها عندما تكون هناك شراكة منقوصة بين الحكومة والشعب ،وما يعني هذلك من غياب الرقابة المجتمعية على قرارات الحكومة ،فان الإيرادات العامة بشطرها النفطي وغير النفطي تكون دون المستوى الأمثل ،بينما تكون النفقات أكبر مما ينبغي .فالحكومة التي ليس لها سند أو تأييد مجتمعي في رسم السياسات النفطية المتعلقة بالإنتاج والتسعير تكون عرضة للضغوط الخارجية ،مما يجعل سياساتها تحقق مكاسب كبيرة للدول الكبرى، وعلى حساب حاجاتها التنموية، ومن صور الإنفاق غير المبرر هو الإنفاق الذي تمليه العلاقات الغير متكافئة مع الدول الصناعية ، كالإنفاق على السلاح، وتمويل الحروب،أو المشاركة فيها مباشرة، فضلا عن استثمار مليارات الدولارات في أسواق المال الغربية، وما ينتج عنه خسائر في هذه الأرصدة بدل استثمارها في مشروعات زراعية أو صناعية أو خدمية في الدول العربية، والسعي لا يجاد البيئة الاستثمارية

المطلوبة لذلك .
(Simon,Schuster,2004,324,381)

٩ – زيادة كلف الخدمات المقدمة للمواطنين مثل التعليم والصحة،..... الخ والذي يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها (دونالد، 10، 2006).

١٠ -يخلف الفساد الإداري عدم المساواة والمنافسة الغير عادلة باستخدام مؤسسات الدولة ويقلل من الفاعلية الاقتصادية إذ أشارت الدراسات إلى حوالي 60% من الإفراد المشتركين بالفساد وعوائلهم يزداد دخلهم مما ي ؤدي إلى زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء . Gupta,and (0ther , 1998, 91-98)

١١ – يودي الفساد إلى زيادة أسعار السلع بنسب تختلف بحسب طبيعة الفساد ودرجة قوته وتشير الدراسات إلى زيادته بنسبة 20% ويعطل الاستثمارات ويعرقل التنمية الاقتصادية . www.almujtamaa-mag.com

١٢ – وتبرز أثار الفساد الإداري من خلال الإجراءات التي تتبعها الدول النامية وبما يخص عقود مشاريع البنى التحتية والتي تكون على الأغلب غير مطابقة للمواصفات والمقاييس،إذ لم تحقق أهدافها وإنما تزيد ديون الدولة الخارجية فقط.http://www.transparency.org

١٣ – للفساد الإداري أثار سلبية على الاستثمار الأجنبي المباشر فزيادة مؤشر الفساد وحدة واحدة مع معدل ضريبق حدية مساوية (4.7) فانه يخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (9%) (Mauro, 1996, 96-9.

المبحث الثالث

الجودة في تنفيذ المشاريع

أولا: مفهوم الجودة

إن الفهم الحقيقي لمعنى كلمة (جودة) يعتبر إحدى الركائز الأساسية في أساسيات تطبيق ونجاح نظام الجودة الشاملة وهي كلمة غير بسيطة وواضحة ومفهومة.إذ إن اكبر المصانع في العالم في أمريكا وأوربا كان شغلها الشاغل في عقدي الثمانينيات والتسعينيات هو التعرف على المعنى الحقيقي لكلمة (جودة) وماذا تعني بالتحديد؟ إن الجودة هي المصطلح الذي نستخدمه نوعا ما بشكل عام، وان معظمه م يفكر على إن الجودة هي أفضل ما موجود، مثل سيارة رولز رويز أو مطعم فرنسي خمس نجوم. لقد قدم العالم جوهان كرونكول تعريفاً للجودة وهو درجة التوافق لكل السمات المتعلقة، وخصائص المنتج لكل نواحي الزبون، محددة بواسطة السعر والتحويل الذي سوف يتقبله أو تتقبلها (مصباح ، 2007، http://1122336.maktoobblog.com)

إذ إن للجودة معنيين متشابهين وفى نفس الوقت بينهما اختلافين فمن وجهة نظر الزبون أومن متلقي الخدمة أو المؤسسة أو الشركة أو المصنع والقاسم المشترك بينهما هو المنفعة المتبادلة بين الطرفين والمعنيين المتشابهين هما :

*الزبون يرى أن الجودة هي جودة التصميم وهو ما يتحقق من خلال خصائص الجودة السعر

* الشركة أو المؤسسة ترى أن الجودة هي جودة الأداء وتماسكه عبر الوقت وهو ما يتحقق من خلال مطابقة المواصفات إذ بدأ الاهتمام بتحديد المعايير والمواصفات التي تحقق إنشاء وتصميم مباني عمرانية متكاملة وحضارية تتلاءم مع حجم التطورات الهائلة في مجالات المعرفة والتقنية وزيادة حجم السكان في الدول ومشكلة شحه المواد الأولية و ارتفاع اسعارها و الاقتصاد في التكلفة.

ثانيا تخطيط ومراقبة الجودة

تتضمن عملية السيطرة على الجودة من جانبين أساسين هما :

أ- تخطيط الجودة Planning Quality

تتمثل عملية تخطيط الجودة وفقا للخطوات الآتية (مركز الادارة والتنمية،2007 : 4)

* التعرف على الجهات المنفذة للمشايع ، والجهات المستفيدة منه وتحديد ملامح الخدمة التي تفي باحتياجاتهم

* تحديد أهداف جودة التنفيذ والتي تفي باحتياجات كل من المستفذين والمنفذين بأقل تكلفة ممكنة مع الالتزام بالمعايير.

* تصميم العمليات والتاكد من قدرتها على تحقيق أهداف جودة التنفيذ تحت الظروف التشغيلية الواقعية للمباني.

ب- مراقبة الجودة Quality Control

يتم إحكام السيطرة على الجودة من خلال تحديد العناصر الحرجة (Critical Elements)إذ لابد من تحديدها والمعايير التي يتم القياس بموجبها والطرق المستخدمة لغرض قياسها فيتم:

* تحديد(تأسيس) معايير الأداء المخططة (Standards of Performance).

*مرحلة القياس الفعلي للمنفذ.

* مقارنة الاثنين وتحديد الفجوة بينهما وأجراء التصحيحات والمعالجات المناسبة لذلك (العلي،2008: 68)

ثالثا : الشروط الواجب توفرها في جودة تنفيذ المشاريع

تخضع مشاريع البناء لدراسات متفاوتة و متعددة قانونية و هندسية ومعمارية وبيئية،.... الخ لا تخلو من التعقيد، مما يشكل مصدر قلق للمستثمرين بالتالي قد يؤدي إلى عرقلة مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية. إذ قد لا تتم مراعاة المعايير المعمارية والعمرانية بالقدر الكافي، لا أثناء الدراسة ووضع التصورات ولا عند دراسة ملفات الترخيص. فان عدم احترام المعايير القانونية والتنظيمية المرجعية ببلدنا والجاري العمل بها في ميدان البناء، ينعكس سلبا على السلامة وجودة البناءات ويعرض حياة السكان وممتلكاتهم للخطر.س واء على مستوى وضع التصورات والإنجاز أو على مستوى مواد البناء وكيفية استعمالها.والاستفادة من المهارات التي اكتسبها المتخصصون في هذا المجال وتطويرها عبر عدة أجيال.إذ عليهم النهوض بمسؤولية التدبير الحضري،وإرساء منظور جديد يتجاوز نقائص الممارسات القديمة ويتطلع نحو ظهور تجمعات عمرانية تجمع بين الاستقطاب الاقتصادي وجودة متطلبات السكن.

واهم الشروط الواجب توفرها في جودة تنفيذ المشاريع هي الأتي

* تدقيق مهام ومسؤوليات مختلف أصحاب العلاقة في ميدان البناء وبالخصوص المهندسين المعماريين.

* ضمان تطبيق معايير السلامة والأمان والمواصفات الفنية للأبنية وذلك باعتماد مرجعيات تقنية تخص التصور المعماري وتنفيذ المشاريع، وجودة المواد والأساليب المستعملة وذلك بتحديد مستويات الجودة، تماشيا مع متطلبات السوق.

* تبسيط إجراءات دراسة طلبات رخص تنفيذ المشاريع وأعمال البناء.

*عدم إغفال الم تطلبات التي تنص على إلزامية إعداد ضوابط بناء محلية تأخذ ب نظر الاعتبار خصوصيات كل منطقة؛فضلا عن طبيعة كل مشروع ووضع إجراءات مبسطة للإعمال الطفيفة.

http://www.maro.curba.gov.ma

رابعا : الإدارة المدنية المؤقتة

وهي تمثل سلطة الائتلاف المؤقتة التي شكلت بموجب قرارات مجلس الأمن وما يتعلق بالبحث الأتي (الوقائع العراقية،2003 :3-5)

نظام سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 1وفقا لصلاحياتي كمدير لسلطة الائتلاف المؤقتة،وانسجاما مع قرارات مجلس الأمن الدولي بما فيها القرار رقم 1483 (2003) .وبناءا على قوانين وأعراف الحرب . أعلن بموجب ذلك ما يأتي:

القسم 1 السلطة الائتلافية المؤقتة

١ – تمارس السلطة الائتلافية المؤقتة سلطات الحكومة مؤقتا من اجل إدارة شئون العراق بفاعلية خلال فترة الإدارة الانتقالية بغية استعادة أوضاع الأمن والاستقرار وإيجاد الظروف التي تمكن شعب العراق من تحديد مستقبله السياسي بحرية، كما تقوم بتحسين وتعزيز الجهود المبذولة لإعادة بناء وتأسيس المؤسسات الوطنية والمحلية الرامية لتمثيل فئات الشعب وتسهيل الجهود المبذولة لإنعاش النظام الاقتصادي وإعادة البناء وتحقيق التنمية القابلة للاستمرار .

٢ – يعهد إلى السلطة الائتلافية المؤقتة ممارسة كافة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية اللازمة لتحقيق أهدافها،وذلك بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة ،بما فيها القرار رقم 1483 (2003) والقوانين والأعراف المتبعة في حالة الحرب ،ويتولى مدير سلطة الائتلاف المؤقتة ممارسة تلك السلطات.

٣ – يقدم قائد القوات المركزية الأمريكية بصفته قائد قوات الائتلاف ،الدعم المباشر إلى السلطة الائتلافية المؤقتة ويقوم بردع الإعمال العدائية والمحافظة على وحدة الأراضي العراقية والأمن فيها والبحث عن أسلحة الدمار الشامل وتأمينها وتدمير ها، ويساهم بشكل عام في تنفيذ سياسة الائتلاف.

القسم 2 القانون الساري والقابل للتطبيق

تبقى القوانين التي كانت سارية في العراق اعتبارا من تاريخ 16 أبريل /نيسان 2003 سارية المفعول وقابلة للتطبيق بعد هذا التاريخ ،إلا آذ قررت السلطة الائتلافية المؤقتة تعليقها أو استبدالها بغيرها أو إذا تم إلغائها وإقرار تشريعات أخرى تحل محلها تصدرها المؤسسات الديمقراطية في العراق ،كما تبقى تلك القوانين سارية المفعول وقابلة للتطبيق طالما أنها لا تحول دون ممارسة السلطة الائتلافية المؤقتة لحقوقها والوفاء بالتزاماتها، أو طالما أنها لا تتعارض مع هذه اللائحة التنظيمية أو مع أية لائحة تنظيمية أخرى تصدر عن السلطة الائتلافية المؤقتة .

القسم 3 الأنظمة والأوامر الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة

١ -سوف يبادر مدير سلطة الائتلاف المؤقتة بإصدار الأنظمة والأوامر كلما دعت الحاجة لذلك في إطار قيامه بتنفيذ السلطات والمسؤوليات المعهودة للسلطة الائتلافية المؤقتة .تكون الأنظمة هي الأداة المستخدمة لتحديد مؤسسات وسلطات السلطة الائتلافية المؤقتة والتعريف بها. أما الأوامر الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة فهي تعليمات ملزمة .وتبقى الأنظمة والأوامر

الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة سارية المفعول حتى يقوم مدير سلطة الائتلاف بإلغائها أو حتى تلغيها وتحل محلها التشريعات الصادرة عن المؤسسات الديمقراطية في العراق .وتكون الأنظمة الصادرة عن السلطة الائتلافية أولوية التطبيق وترجح على كافة القوانين الأخرى والمنشورات في حالة عدم تماشي تلك القوانين والمنشورات مع اللوائح التنظيمية والأوامر الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة .ويجوز لمدير سلطة الائتلاف المؤقتة القيام من حين إلى أخر بإصدار الإعلانات العامة الموجهة للجمهور .

٢ -يتطلب إعلان ونشر أي نظام أو أمر صادر عن السلطة الائتلافية المؤقتة موافقة مدير أو توقيعه .ويصبح النظام أو الأمر ساري المفعول وفقا لما ينص عليه النظام أو الأمر ،وينشر الأمر أو النظام باللغات ذات الصلة ويتم توزيع كل ما ينشر منها على أوسع نطاق ممكن .وفي حالة نشوء أي اختلاف بين مضمون النص المكتوب باللغة الانجليزية والنص المكتوب بأي من اللغات الأخرى يؤخذ بالنص المكتوب باللغة الانجليزية ويعتد به.

٣ - تحمل الأنظمة والأوامر الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة التعريف الإيضاحي الأتي:بالنسبة للأنظمة (السلطة الائتلافية المؤقتة /نظام /اليوم الشهر 2003 /----)، وبالنسبة للأوامر (السلطة الائتلافية المؤقتة /أمر /اليوم الشهر / 2003/---)ويبين سجل خاص بالأنظمة والأوامر تاريخ دخول كل منها حيز التنفيذ وموضوعها وأي تعديلات أو تغييرات أجريت عليها أو أي إلغاء أو تعليق لها .

القسم 4 المذكرات

١ -يجوز للمدير إصدار المذكرات المتصلة بتفسير أو تطبيق أي نظام أو أمر .

٢ -تحمل المذكرات الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة التعريف الإيضاحي الأتي (السلطة الائتلافية المؤقتة /مذكرة /اليوم التاريخ الشهر / 2003/---).وتسري النصوص الواردة في القسم 3 على إعلان ونشر المذكرات الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة .

القسم 5 النفاذ

ينفذ هذا النظام من تاريخ التوقيع .

الـ بول بريمر

مدير سلطة الائتلاف المؤقتة

خامسا : هيئة أعمار محافظة النجف

تقوم هيئة إعمار محافظة النجف بتنفيذ سياسة الحكومة وتحقيق أهدافها لخدمة أبناء البلد وعلى مستوى محافظة النجف في مجالات البنية التحتية اللازمة للمحافظة من طرق وجسور وصرف صحي ومباني حكومية وكل ما يلزم لمظهر حضاري متميز، هذا بالإضافة إلى توفير المسكن اللائق والخدمات الإسكانية والتنمية العمرانية التي تحقق الاستقرار للأسرة النجفية ، وتضم الهيئة قطاعين من أهم القطاعات ذات العلاقة بتقديم الخدمات وإقامة المشروعات الهامة لخدمة أبناء المحافظة وهما :

أولا: شؤون الإشغال

تهدف أعمال ومشروعات الهيئة الأشغال إلى توفير البنية الأساسية المحافظة إذ حققت إنجازات ضخمة ومنها تنفيذ مشروعات عديدة في مختلف مناطق المحافظة بهدف تقديم أفضل الخدمات للمواطنين والتي تتمثل في تخطيط وتنفيذ خدمات البنية التحتية التي تشمل إنشاء الطرق والجسور وشبكة المجاري والمباني

الحكومية ومتابعة صيانتها باستمرار وعمل الدراسات والبحوث لجميع أنواع الخرسانة والمشاكل التي تواجه المحافظة من النواحي الفنية المرتبطة بها ووضع الحلول المناسبة لها وتضم شئون الأشغال الإدارات الآتية :

* إدارة مشاريع البناء: تقوم بتقديم خدمات استشارية لمختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية في مجال البناء والتشييد وتصميم وتخطيط المباني بناءاً على احتياجات الجهة صاحبة المشروع. كما تساهم الإدارة في إعداد التكاليف التقديرية وإعداد وإحالة المناقصات وإبرام العقود للمشاريع العمرانية. وتقوم الإدارة بالإشراف على تنفيذ المشاريع حسب المخططات التنفيذية والمواصفات المطلوبة وشروط العقد.وهي مسئولة عن المشاريع العمرانية التي تسند إليها من مختلف وزارات الدولة ومؤسساتها في المحافظة.

*إدارة مشاريع وصيانة الطرق :تقوم بالإشراف على إنشاء وصيانة شبكة الطرق والجسور والأنفاق في المحافظة من خلال عدد من الشركات والمقاولين المؤهلين لدى الهيئة، كما تقوم بتنفيذ العديد من المشاريع من خلال فريق العمل والمعدات التابعة للإدارة، ووضع برنامج شامل لصيانة وتأهيل وتطوير وتقييم شبكة الطرق والجسور والمحافظة عليها بالشكل الذي يكفل انسياب الحركة المرورية.وإدارتها نظام يحوي قاعدة معلوماتية عن الحالة الإنشائية لشبكة الطرق والجسور كفيلة بإعطاء المهندسين بيانات علمية دقيقة تسهم في اتخاذ قرارات سليمة في اختيار برامج صيانة الطرق والجسور في الوقت الأمثل ضمن الاعتمادات المالية المتاحة. كما تدير نظاماً رقابياً للميزانيات المعتمدة تكفل تدفق الموارد المالية وفق الخطط الموضوعة لذلك.

* إدارة الموارد البشرية: تقوم بوضع سياسات الموارد البشرية والخدمات الإدارية اللازمة لها والعمل على استقطاب الأكفاء وتعيينهم لضمان المحافظة على مستوى الأداء وتخفيض البطالة .

* أدارة صيانة المباني: تقوم بجميع أعمال الصيانة والتجديد للمنشآت الحكومية للتأكد من بيئة عملها وللحفاظ على العمر الافتراضي لهذه المنشآت.

* إدارة تخطيط وتشغيل مشاريع الصرف الصحي: هي المسئولة عن تخطيط وتصميم وبناء شبكة مياه الصرف الصحي بما فيها محطات المعالجة وشبكة تصريف مياه الأمطار وتطبيق الأنظمة المتعلقة بضبط تلوث البيئة من مياه الصرف الصحي والمخالفات الصناعية في المحافظة.

* إدارة المشاريع الإستراتيجية: مسئولة عن إدارة المشاريع الكبيرة والمعقدة ذات الطبيعة المتشعبة من بدء فكرة المشروع وحتى تسليمه وخلال فترة صيانة المشروع.مثل المطارات، والمناطق الصناعية، والمستشفيات والمجمعات الرياضية ، والمساجد ، والبنى التحتية المرتبطة بها.

* إدارة تخطيط وتصميم الطرق: تقوم بتخطيط وتصميم الطرق حتى مرحلة إبرام عقود تنفيذها ويتضمن ذلك إجراء جميع الدراسات المرورية ودراسات الجدوى ودراسات التأثيرات المرورية للمشاريع الاستثمارية.

* إدارة هندسة المواد: تقوم بمراقبة جودة ومطابقة المواد المختلفة للمواصفات، وتقديم الخدمة الاستشارية للمشاريع الحكومية، والقيام بالأبحاث والدراسات التي تساهم في تطوير مجالات العمل وذلك من خلال أقسام مختبرات الفحص الجيولوجي والتحاليل الكيميائية لمواد البناء والطرق والتي تقوم بإجراء الفحوصات

المناسبة ومدى جودتها ومطابقتها للمواصفات القياسية، فضلا عن قسم الخدمات الاستشارية والذي يقوم بدراسة وتقييم الحالة البيئية وجودة العمل وخصائص المواد وعمل البحوث للحصول على أفضل النتائج.

* إدارة هندسة التكاليف: تقوم الإدارة بإعداد مستندات المناقصات وإدارة كل ما يتعلق بالمقاولات والعقود في مرحلة ما قبل التنفيذ وأثناء التنفيذ وفترة الصيانة للمشاريع، من خلال إعداد التكلفة التقديرية للمشاريع، وإعداد التقارير الأولية بخصوص الجدوى الاقتصادية وتقديم البدائل في مرحلة التصميم، وإعداد مستندات المناقصات، وطرح المناقصات، وإعداد تقارير المناقصات، وتجهيز الاتفاقيات والعقود ومسئولية مشروعية العقود من الناحية القانونية، والإشراف على النواحي المالية والقانونية وإعداد شهادات الدفع بعد زيارة المواقع وأخذ القياسات، وإعداد الحسابات النهائية للمشاريع، والقيام بعملية التدقيق لحسابات المشاريع التي تم تنفيذها، والعمل كمحكم أو خبير في المنازعات الإنشائية، وتقييم وتقدير قيمة الأضرار أو المطالبات في حالة الإخفاقات الإنشائية، وتأهيل وتصنيف المقاولين وإعداد سجل متكامل بالمقاولين المعتمدين .

ثانيا : شؤون الإسكان

تتولى إعداد الدراسات العمرانية المستقبلية المتواصلة وسن القوانين والتشريعات اللازمة والبحث عن البدائل لمواجهة كل الاحتمالات لتوفير الاحتياجات التي تتطلبها الأسرة النجفيهمن الخدمات الإسكانية.من خلال دائرة التصاميم ودائرة الإنشاءات .

سادسا: إجراءات تنفيذ المشاريع الخدمية

وتتضمن مجموعة من الإجراءات التي تمارسها الجهات المسئولة عن تنفيذ المشاريع الخدمية المتمثلة ب(تأهيل المدارس الخدمية) ،وكما يأتي:

1- إجراءات تنفيذ الإدارة المدنية المؤقتة (القوات الأمريكية)

*منح العطاء بشكل مباشر للأشخاص أو الشركات.

*يباشر العمل ويبدأ بأخذ مبلغ العطاء حسب انجاز المشروع واعتمادا على تقرير صاحب العطاء .

*أثناء تنفيذ المقاول أو الشركة لا يحق التدخل من الجهة المستفيدة (المديرية العامة لتربية المحافظة والمدرسة) وأي جهة أخرى.

*يقدم صاحب العطاء كشف يؤيد فيه إنهاء المشروع ويطلب بقية المبلغ .

*يأخذ صاحب العطاء باقي المبلغ ثم يسلم المشروع للجهة المستفيدة.

2- إجراءات تنفيذ هيئة أعمار محافظة النجف

تتسم إجراءات تنفيذ هيئة أعمار محافظة النجف وبما يتعلق بمشاريع الأعمار بسلسلة طويلة من المراحل الإجرائية تتمثل بالاتي:

* دراسة الجدوى للمشروع من قبل الجهة المستفيدة ومن ثم تحال إلى المحافظة /هيئة الأعمار .

* تدرج ضمن الخطة السنوية .

* مصادقة مجلس المحافظة والتخطيط العمراني والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

* الأمر الإداري الصادر بعد المصادقة للموافقة على إعلانه مع المشاريع المعلنة للتنفيذ من خلال العطاءات.

*إعلان المشروع في وسائل الإعلام ووفق القانون.

*فتح العطاءات للمتقدمين على المشاريع المعلنة (من قبل لجنة مؤلفة من قانونين وإداريين ويفتح محضر بالعطاءات ويحدد فيه لكل عطاء المبلغ أو خطاب الضمان أو صك مصدق والسيرة أو التقرير عن مقدم العطاء أو الشركة وكل ما يتعلق بالمستمسكات الخاصة بالمشروع وتدرج ويختم على كل ورقة بملف العطاء وذلك لضمان رفع العطاءات المستوفية الشروط) .

* تحليل العروض لاختيار العرض الملائم من بينها وحسب الشروط المعلنة .

* ألإعلان عن العطاء الذي يتم إختياره للمشروع ومنح مدة سبعة أيام للطعن لباقي المتقدمين.

* أحالة المشروع لغرض توقيع العقد.

* توقيع العقد واستلام موقع من الجهة المستفيدة

* إصدار أمر إداري من هيئة الأعمار وأخر من الجهة المستفيدة لتنسب مهندس لغرض الإشراف .

* تشكيل لجنة للإشراف من الهيئة لمتابعة تنفيذ المشاريع والتمويل وحسب نسبة الانجاز لغرض الصرف .

* تقديم مذكرة المهندس المشرف من الجهة المستفيدة تؤيد انجاز المشروع .

* تشكيل لجنة الاستلام الأولي وهي (لجنة الإشراف) مع ممثل من الجهة المستفيدة لغرض تأييد الانجاز وحسب المواصفات .

* تشكيل لجنة الاستلام النهائية و متابعة فترة الصيانة وفقا للعقد.

* تصفية حساب المقاول أو الشركة بعد نهاية فترة الصيانة وإغلاق حسابات المشروع ببراءة ذمته ومحاسبته ضريبيا.

المبحث الرابع
الإطار العملي للدراسة

أولا : تحليل آراء واستجابات عينة المبحوثين حول متغيرات الدراسة

تتضمن هذه الفقرة عرض وتحليل البيانات والمعلومات التي أظهرتها استمارة الاستبانة لعينة المبحوثين والمتمثلة بمجموعة من القيادات الإدارية (مدراء المدارس والإشراف التربوي ومدير التخطيط والإحصاء ومدير ومهندسي قسم الأبنية المدرسية في المديرية العامة لتربية المحافظة).حول متغيرات الدراسة والمتعلقة بمحور الفساد الإداري ومحور جودة تنفيذ المشاريع الخدمية الذي يتوزع من أعلى وزن له (2) درجة وتمثل حقل الإجابة (موجود) إلى أوطأ وزن له (1) درجة لتمثل حقل إجابة (غير موجود) بعد ذلك تم بناء جدول التوزيع التكراري لمتغيرات الدراسة لغرض اعتمادها في عملية التحليل الإحصائي للحصول على الأوساط الحسابية الموزونة(XW) والانحرافات المعيارية (SD_i) ومعاملات الاختلاف (C.V.) للتعرف على مدى التجانس والانسجام في استجابات عينة البحث، هذا من جانب. ومن جانب آخر، فقد تم اعتماد الوسط الحسابي الفرضي والبالغ (1 .5) كمعيار لقياس وتقييم درجة استجابات العينة، وذلك ضمن التقدير اللفظي لأوزان الاستبانة، علماً بان الوسط الفرضي (1 .5) بوصفه معياراً لقياس وتقييم درجة استجابة العينة لهيئة أعمار النجف والإدارة الأمريكية المؤقتة.

1- وصف إجابات عينة الدراسة الخاصة بهيئة اعمار محافظة النجف

أ-وصف إجابات عينة الدراسة حول مغيرات الفساد الإداري الخاص بهيئة إعمار النجف:

يبين الجدول(1) عرض لاستجابات عينة بهيئة إعمار النجف وكالاتي:
المبحوثين حول متغيرات الفساد الإداري والمتعلق

الجدول (1) :يبين التكرار والنسبة المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة المبحوثين لمتغيرات الفساد الإداري لهيئة إعمار النجف

ت	الفقرات المفسرة	موجود		غير موجود		الوسط الحسابي الموزون XW	الانحراف المعياري SD	C.v
		التكرار	%	التكرار	%			
1	هناك مجموعة من الخطوات المتبعة والمعلنة للحصول على العطاءات. X_1	48	%96	2	%4	1,9600	0.303	7,155
2	تعطى العطاءات على وفق المحسوبية والعلاقات الشخصية وعلاقات العمل.X_2	10	%20	40	%80	1,2000	0.404	7,337
3	تستخدم الجهات المنفذة للمشروع القوائم المالية والمحاسبية مع الجهة المستفيدة وغيرها. X_3	48	%96	2	%4	1,9600	0.198	7,101
4	تجاوز المسئولون عند تنفيذ المشاريع حدود سلطاتهم بمقدار المبالغ والتعاقد. X_4	5	%10	45	%90	1,1000	0.303	7,275
5	المبالغ المحددة أكثر ولا تتناسب مع حجم العمل المنفذ. X_5	15	%30	35	%70	1,3000	0.462	7,356
6	لا توجد فجوة بين معايير ومواصفات المشاريع والعمل المنفذ . . X_6	10	%20	40	%80	1,2000	0.404	7,337
7	لا يوجد تدخل أو ضغوط أو إغراء على لجان الاستلام رغم مخالفة المعايير. X_7	32	%64	18	%36	1,6400	0.484	7,296
8	اللجان ومراكز الفحص تعمل بشكل دقيق وعلى وفق المعايير المحددة للأعمال . X_8	48	%96	2	%4	1,960	0.197	7,096
9	تستلم الجهة المستفيدة من المنفذة المشروع من خلال لجان مشتركة. X_9	10	%20	40	%80	1,2000	0.404	7,337
10	توجد لجان أولية مشكلة من الجهة المستفيدة والجهة المنفذة لاستلام المشروع وفقا للمعايير المحددة مسبقا. X_{10}	48	%96	2	%4	1,960	0.198	7,101
11	تضع الجهة المنفذة فترة صيانة للمشروع إلى الجهة المستفيدة لبيان ملاحظاتها أو إجراء التصحيحات . X_{11}	49	%98	1	%2	1,980	0.197	7,099
12	توجد لجنة استلام نهائية تستلم بعد نهاية فترة الصيانة مشتركة بين الجهتين غير اللجنة الأولى. X_{12}	49	%98	1	%2	1,980	0.197	7,099
	المؤشر الكلي					1,60	0.247	7,199

المصدر: إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسبة الالكترونية.

يشير الجدول (1) إلى النتائج النهائية المتعلقة بكل فقرة من فقرات متغير الفساد الإداري، والذي يتضمن النسب المئوية والأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف ، التي من خلالها يمكن التعرف على مدى الانسجام والتجانس في استجابات عينة المبحوثين.

ويتضح من الجدول (1) بان هناك زيادة في الوسط الحسابي الموزون العام لمتغير الفساد، إذ بلغ(1,60) وانحراف معياري عام قدره (0.247)، وبالتالي فان الوسط الحسابي الموزون العام ظهر اكبر من الوسط الفرضي البالغ (1,5)، مما يدل على أن السياسات المعتمدة من قبل الهيئة للحد من ظاهرة الفساد الإداري وفقا لوجهة نظرهم الشخصية مؤثرة ، وتشير هذه النتيجة إلى اتفاق عينة المبحوثين مع السياسة المتبعة من قبلها.

وقد حصلت بعض الفقرات على نسب أعلى من البعض الآخر ، إذ تراوحت قيم الأوساط

الحسابية الموزونة لجميع الفقرات بين [1,1ooo– 1,980] ، والانحرافات المعيارية بين [–0,484 0,1910]، أما نسب تجانس الفقرات فقد تراوحت بين [7,o99– 7. 356] .

من جانب آخر يبين الجدول (1) بان الفقرات(12, 11,8) قد حصلت على أعلى نسبة، إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون لاستجابات أفراد العينة (1,98o) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ(1,5) ، وانحراف معياري قدره (0,1979) ، وتعد هذه اقل الفقرات تجانسا كونها تقترن بأقل معامل اختلاف وقدره (7.099) ، وهذا يعني بأن عينة المبحوثين تتفق بشكل كبير بأن الهيئة تمارس الإجراءات المناسبة للحد من ظاهرة الفساد الإداري وبنسبة (98%).من خلال عمل لجان ومراكز الفحص التي تعمل بشكل دقيق وعلى وفق المعايير المحددة للأعمال فضلا عن وجود فترة الصيانة وتصحيح الانحرافات إن وجدت وأخيرا اللجان النهائية المشتركة للتسليم.

في حين حصلت الفقرة التي تقيس مدى تجاوز المسئولون عند تنفيذ المشاريع حدود سلطاتهم بمقدار المبالغ والتعاقد على اقل نسبة إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون لاستجابات أفراد العينة (1,100)، وهو اقل من الوسط الفرضي البالغ (1,5)، وانحراف معياري قدره (0.303) وهذا يعني بأن عينة المبحوثين تتفق بأنه يوجد تجاوز لصلاحياتهم بنسبة(10%). وقد تبين للباحث من خلال مقابلته للمسئولين في المنظمة المبحوثة وبما يتعلق بالفقرة التاسعة تستلم الجهة المستفيدة من المنفذة المشروع من خلال لجان مشتركة بان سبب انخفاض استجابات عينة المبحوثين بوجود الإجراء المتبع أما بسبب استلامهم لمهام الإدارات حديثا ولم يتم تنفيذ مشروع خلال هذه الفترة أو كانت اللجان مشتركة بين المديرية العامة لتربية النجف مع هيئة الأعمار دون معرفة مدراء المدارس. أما الفقرة السابعة والخاصة بعدم وجد تدخل أو ضغوط أو إغراء على لجان الاستلام رغم مخالفة المعايير .تشير إلى وجود هذه الحالة وبنسبة(64%) وتشير النسب الأخرى للفقرات (1, 2, 3, 5, 6,)إلى اتفاق عينة المبحوثين مع ما هو متبع من سياسات بشأن الحد من ظاهرة الفساد لهيئة إعمار محافظة النجف وفقا للنسب المئوية:[96%, 70%, 96% , 80% 80%] على التتالي.

ب–وصف إجابات عينة الدراسة حول م تغيرات جودة تنفيذ المشاريع الخاص بهيئة إعمار النجف:

يبين الجدول(2) عرض لاستجابات عينة المبحوثين حول متغيرات جودة تنفيذ المشاريع والمتعلق بهيئة إعمار النجف وكالاتي:

الجدول (2) :يبين التكرار والنسبة المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة المبحوثين لمتغيرات جودة تنفيذ المشاريع لهيئة إعمار النجف

ت	الفقرات المفسرة	موجود		غير موجود		الوسط الحسابي الموزون XW	الانحراف المعياري SD	c.v
		التكرار	%	التكرار	%			
1	تحدد اللجان الفنية المواصفات والمعايير المناسبة لكل مشروع Y_1 .	48	%96	2	%4	1,9600	0,19795	7,155
2	تقوم الجهة المنفذة ببيان أساليب العمل لتحقيق جودة التنفيذ مع الجهة المستفيدةY_2 .	47	%94	3	%6	1,9400	0,23990	7,164
3	تستخدم الجهة المنفذة المواد الأولية من المنشأ ذو الجودة ألمعروفهY_3 .	40	%80	10	%20	1,8000	0,40406	7,224
4	تعمل الجهة المنفذة بفحص المواد الأولية قبل استخدامها Y_4.	35	%70	15	%30	1,7000	0,46291	7,271
5	يوجد كشف يبين المعايير والمواصفات المطلوب تنفيذها من الجهات القائمة بتنفيذ بالعمل Y_5.	48	%96	2	%4	1,980	0,1979	7,099
6	الفحص الدوري المستمر من اللجان المشتركة لمطابقة المعايير وتحديد الانحرافات إن وجدت ومعالجتها Y_6.	45	%90	5	%10	1,9000	0,30305	7,000
7	يتم الاستعانة ببعض اللجان أو مراكز الفحص الأخرى لمطابقة المعايير أو التأكد من جودة العمل Y_7.	30	%60	20	%40	1,6000	0,49487	7,192
8	تهتم اللجان المنفذة بالوقت والتسليم ضمن المدة Y_8.	45	%90	5	%10	1,9000	0,30305	7,159
9	لا تقوم الجهة المنفذة الحاصلة على العطاء بعمليات تعاقد للتنفيذ مع جهات أخرى وتستمر سلسلة التعاقد على حساب الجودة والوقت Y_9.	15	%30	35	%70	1,3000	0,46291	7,355
	المؤشر الكلي					1,80	0.319	7,179

المصدر: إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسبة الالكترونية.

يشير الجدول (2) إلى النتائج النهائية المتعلقة بكل فقرة من فقرات متغيرات جودة تنفيذ المشاريع الذي يتضمن على النسب المئوية والأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف.

ويتضح من الجدول (2) بأن هناك ارتفاعا في الوسط الحسابي الموزون العام لمتغير جودة تنفيذ المشاريع، إذ بلغ (1,80) وانحراف معياري عام قدره (0.319)، وبالتالي فان الوسط الحسابي الموزون العام ظهر أعلى من الوسط الفرضي البالغ (1,5)، وسيدل ذلك على إن الإجراءات المتخذة من قبل هيئة الإعمار وفقا لوجهة نظرهم الشخصية تعد فاعلة.

وتشير نتيجة الفقرات(7, 9) إلى عدم اتفاق عينة المبحوثين بشكل كبير مع الإجراءات المعتمدة بخصوص الاستعانة ببعض الجان أو مراكز الفحص الأخرى لمطابقة المعايير أو التأكد من جودة العمل، وقيام الجهة المنفذة الحاصلة على العطاء بعمليات تعاقد للتنفيذ مع جهات أخرى وتستمر سلسلة التعاقد على حساب الجودة والوقت إذ قد يعود السبب إلى محدودية خبرات وإمكانيات اللجان أو مراكز الفحص ومحدودية المواد الأولية في السوق والاعتماد على خبرة

الاستخدام السابق لها فضلا عن قيام الجهات المنفذة بالاتفاق المبطن لانجاز بعض الأعمال وذلك للسرعة في الانجاز أو بسبب التخصص في هذه الأعمال ، ويبين الجدول أيضا إن باقي الفقرات قد حصل على وسط حسابي موزون أعلى من الوسط الفرضي والبالغ(1,5) [1.700, 1.19800] على التتالي ، وانحرافات معيارية قدرها [, 0.462 0.197] على التتالي، وهذا يعني بأن عينة المبحوثين تتفق مع ما توليه الهيئة من إجراءات بشأن جودة تنفيذ المشاريع. وبنسب مئوية مبينة في الجدول أعلاه .

2- وصف إجابات عينة الدراسة والخاصة بالإدارة الموقنة الأمريكية

أ-وصف إجابات عينة الدراسة حول مغيرات الفساد الإداري الخاصة بالإدارة الأمريكية الموقنة:

يبين الجدول(3) عرض لاستجابات عينة المبحوثين حول متغيرات الفساد الإداري والمتعلق بالإدارة الأمريكية الموقنة وكالاتي:

الجدول (3): يبين التكرار والنسبة المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة المبحوثين لمتغيرات الفساد الإداري للإدارة الأمريكية الموقنة

ت	الفقرات المفسرة	موجود		غير موجود		الوسط الحسابي الموزون XW	الانحراف المعياري SD	C.v
		التكرار	%	التكرار	%			
1	هناك مجموعة من الخطوات المتبعة والمعلنة للحصول على العطاءات. X_1	2	%4	48	%96	1,0400	0,1979	7,141
2	تعطى العطاءات على وفق المحسوبية والعلاقات الشخصية وعلاقات العمل.X_2	42	%84	8	%16	1,8200	0,3881	7,213
3	تستخدم الجهات المنفذة للمشروع القوائم المالية والمحاسبية مع الجهة المستفيدة وغيرها. X_3	2	%4	48	%96	1,0400	0,1979	7,141
4	تجاوز المسئولون عند تنفيذ المشاريع حدود سلطاتهم بمقدار المبالغ والتعاقد. X_4	43	%86	7	%14	1,8600	0,3505	7,188
5	المبالغ المحددة أكثر ولا تتناسب مع حجم العمل المنفذ. X_5	48	%96	2	%4	1,9600	0,1979	7,100
6	لا توجد فجوة بين معايير ومواصفات المشاريع والعمل المنفذ . . X_6	48	%96	2	%4	1,9600	0,1979	7,100
7	لا يوجد تدخل أو ضغوط أو إغراء على لجان الاستلام رغم مخالفة المعايير. X_7	1	%2	49	%98	1,0200	0,1414	7,138
8	اللجان ومراكز الفحص تعمل بشكل دقيق وعلى وفق المعايير المحددة للأعمال . X_8	1	%2	49	%98	1,0200	0,1414	7,138
9	تستلم الجهة المستفيدة من المنفذة المشروع من خلال لجان مشتركة. X_9	48	%96	2	%4	1,9600	0,1979	7,100
10	توجد لجان أولية مشكلة من الجهة المستفيدة والجهة المنفذة لاستلام المشروع وفقا للمعايير المحددة مسبقا. X_{10}	2	%4	48	%96	1,0400	0,141	7,141
11	تضع الجهة المنفذة فترة صيانة للمشروع إلى الجهة المستفيدة لبيان ملاحظاتها أو إجراء التصحيحات . X_{11}	1	%2	49	%98	1,0200	0,141	7,138
12	توجد لجنة استلام نهائية تستلم بعد نهاية فترة الصيانة مشتركة بين الجهتين غير اللجنة الأولى. X_{12}	1	%2	49	%98	1,0200	0,141	7,138
	المؤشر الكلي					1,390	0,1675	7,972

المصدر: إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسبة الالكترونية.

يشير الجدول (3) إلى النتائج النهائية المتعلقة بكل فقرة من فقرات متغير الفساد الإداري، والذي يتضمن على النسب المئوية والأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية

ومعاملات الاختلاف ، التي من خلالها يمكن التعرف على مدى الانسجام والتجانس في استجابات عينة المبحوثين.

ويتضح من الجدول (3) بان الوسط الحسابي الموزون العام لمتغير الفساد اقل من الوسط الفرضي إذ بلغ(1,390) وانحراف معياري عام قدره (1.690)، وبالتالي فان الوسط الحسابي الموزون العام ظهر اقل من الوسط الفرضي البالغ (1,5)، مما سيدل على أن السياسات المعتمدة من قبل الإدارة الأمريكية للحد من ظاهرة الفساد الإداري وفقا لوجهة نظرهم الشخصية غير مؤثرة، وتشير هذه النتيجة إلى عدم اتفاق عينة المبحوثين مع السياسة المتبعة من قبلها.

وقد حصلت بعض الفقرات على نسب أعلى من البعض الآخر، إذ تراوحت قيم الأوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات بين [1,0200- 1,960] ، والانحرافات المعيارية بين [0,141 - 0,3881]، أما نسب تجانس الفقرات فقد تراوحت بين[7,100- 7. 213] .

من جانب آخر يبين الجدول (3) بان الفقرات(5,6,9) قد حصلت على أعلى نسبة، إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون لاستجابات أفراد العينة (1,96o) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ(1,5) ، وانحراف معياري قدره (0,1979) ، وتعد هذه اقل الفقرات تجانسا كونها تقترن بأقل معامل اختلاف وقدره (7.100) ، وهذا يعني بأن عينة المبحوثين تتفق بشكل كبير بأن الإدارة الأمريكية لا تمارس الإجراءات المناسبة للحد من ظاهرة الفساد الإداري وبنسبة (96%).من خلال المبالغ التي لا تتناسب مع حجم العمل المنفذ، ووجود الفجوة بين معابر ومواصفات المشار يع والعمل المنفذ،فضلا عن الضغط والإغراء بالتسليم رغم مخالفة المعايير.

في حين تشير النسب الأخرى للفقرات إلى اتفاق عينة المبحوثين مع ما هو متبع من سياسات بشأن الحد من ظاهرة الفساد غير فاعلة للإدارة الأمريكية وفقا للنسب المئوية في الجدول أعلاه.

ب–وصف إجابات عينة الدراسة حول مغيرات جودة تنفيذ المشاريع الخاصة بالإدارة الأمريكية الموقتة:

يبين الجدول(4) عرض لاستجابات عينة المبحوثين حول متغيرات جودة تنفيذ المشاريع والمتعلقة بالإدارة الأمريكية الموقتة وكالاتي:

الجدول (4) :يبين التكرار والنسبة المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة المبحوثين لمتغيرات جودة تنفيذ المشاريع للإدارة الأمريكية المؤقتة :

ت	الفقرات المفسرة	موجود		غير موجود		الوسط الحسابي الموزون XW	الانحراف المعياري SD	c.v
		التكرار	%	التكرار	%			
1	تحدد اللجان الفنية المواصفات والمعايير المناسبة لكل مشروع Y_1.	2	%4	48	%96	1,0400	0,1979	7,141
2	تقوم الجهة المنفذة ببيان أساليب العمل لتحقيق جودة التنفيذ مع الجهة المستفيدةY_2 .	2	%4	48	%96	1,0400	0,197	7,141
3	تستخدم الجهة المنفذة المواد الأولية من المنشأ ذو الجودة ألمعروفهY_3 .	7	%14	43	%86	1,1400	0,3505	7,307
4	تعمل الجهة المنفذة بفحص المواد الأولية قبل استخدامها Y_4.	2	%4	48	%96	1,0400	0,1979	7,141
5	يوجد كشف يبين المعايير والمواصفات المطلوب تنفيذها من الجهات القائمة بتنفيذ بالعمل Y_5.	1	%2	49	%98	1,0200	0,1414	7,138
6	الفحص الدوري المستمر من اللجان المشتركة لمطابقة المعايير وتحديد الانحرافات إن وجدت ومعالجتها Y_6.	2	%4	48	%96	1,0400	0,1979	7,138
7	يتم الاستعانة ببعض الجان أو مراكز الفحص الأخرى لمطابقة المعايير أو التأكد من جودة العمل Y_7.	1	%2	49	%98	1,0200	0,1414	7,141
8	تهتم اللجان المنفذة بالوقت والتسليم ضمن المدة Y_8.	20	%40	30	%60	1,3800	0,4903	7,355
9	لا تقوم الجهة المنفذة الحاصلة على العطاء بعمليات تعاقد للتنفيذ مع جهات أخرى وتستمر سلسلة التعاقد على حساب الجودة والوقت Y_9.	45	%90	5	%10	1,9000	0,3030	7,159
	المؤشر الكلي					1,17	0,1868	7,184

المصدر: إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسبة الالكترونية.

يشير الجدول (4) إلى النتائج النهائية المتعلقة بكل فقرة من فقرات متغيرات جودة تنفيذ المشاريع الذي يتضمن على النسب المئوية والأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف.

ويتضح من الجدول بأن هناك انخفاضا في الوسط الحسابي الموزون العام لمتغير جودة تنفيذ المشاريع، إذ بلغ (1,17) وانحراف معياري عام قدره (0.186)، وبالتالي فان الوسط الحسابي الموزون العام ظهر اقل من الوسط الفرضي البالغ (1,5)، وسيدل ذلك على إن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة الموقتة وفقا لوجهة نظرهم الشخصية تعد غير فاعلة لتحقيق الجودة.

تشير الفقرة (9) إلى اتفاق عينة المبحوثين بشكل كبير وبم ا يتعلق بقيام الجهة المنفذة الحاصلة على العطاء بعمليات تعاقد للتنفيذ مع جهات أخرى وتستمر سلسلة التعاقد على حساب الجودة والوقت. إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون(1,900) وانحراف معياري وقدره(0,303) وهو اكبر من الوسط الفرضي والبالغ(1,5) فانه يتم التعاقد مع شركات أو مقاولين وبمبالغ اقل وهكذا تستمر العملية إذ قد يعود السبب إلى محدودية إمكانيات الشركات أو كثرة العطاءا ت للشركة أو المقاولين أو عدم تواجدهم في المكان فضلا عن قيام الجهات المنفذة بالاتفاق المبطن لانجاز بعض الأعمال وذلك للسرعة في الانجاز أو بسبب التخصص في هذه الأعمال، وهذا يعني بأن عينة المبحوثين تتفق بشكل كبير بأن الإدارة الأمريكية لا تمارس الإجراءات المناسبة للحد من ظاهرة الفساد الإداري وبنسبة (96%). ويبين

الجدول أيضا أن باقي الفقرات قد حصل على وسط حسابي موزون اقل من الوسط الفرضي والبالغ(1,5) وهذا يعني بأن عينة المبحوثين لا تتفق مع ما توليه الإدارة الأمريكية الموقتة من إجراءات بشأن تحقيق جودة تنفيذ المشاريع.وفقا للنسب المئوية المبينة في الجدول أعلاه.

ثانيا : تحليل علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة :

يتم هنا تحليل علاقة الارتباط بين المتغيرات المعتمدة في البحث والمتمثلة بالفساد الإداري وإبعاد جودة تنفيذ المشاريع الخدمية(معاير ومواصفات المشاريع y_1 ، جودة أساليب تنفيذ المشاريعY_2 ،جودة المواد الأوليةY_3 ،توثيق معاير الجودةY_4 ،الرقابة على التنفيذ Y_5 ،جودة إدارة الوقتY_6)، ومحاولة من الباحث للتوصل إلى قبول أو رفض الفرضيات المتعلقة بتحليل علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

فقد وضع لهذا الغرض، الفرضيتين الآتيتين:-

فرضية العدم (H_0): عدم وجود علاقة ارتباط بين متغيرات الدراسة.

فرضية الوجود (H_1) : توجد علاقة ارتباط بين متغيرات الدراسة.

وبهدف التوصل إلى معرفة وتحديد درجة قوة علاقة الارتباط بين المتغيرات المبحوثة سيتم استخدام إحصاءه (t) وفيما يأتي أهم النتائج النهائية التي توصل إليها البحث وفقا للتحليل الإحصائي بخصوص اختبار فرضيات البحث الرئيسية الأولى والثانية .

1- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى المتعلقة بعلاقة الارتباط بين أبعاد الفساد الإداري ومتغيرات جودة تنفيذ المشاريع الخدمية ومفادها لا توجد علاقة ارتباط بين الفساد الإداري ومتغيرات جودة تنفيذ المشاريع الخدمية (معاير ومواصفات المشاريع Y_1 ، جودة أساليب تنفيذ المشاريع y_2،جودة المواد الأوليةy_3 ،توثيق معاير الجودةy_4 ،الرقابة على التنفيذY_5 ،جودة إدارة الوقتY_6)

أ- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى والمتعلقة بهيئة إعمار محافظة النجف .

يشير الجدول (5) إلى قيم معاملات الارتباط بين متغير الفساد الإداري وأبعاد جودة تنفيذ المشاريع الخدمية .

الجدول(5):يوضح علاقة الارتباط بين متغير الفساد الإداري وأبعاد جودة التنفيذ المشاريع الخدمية .

جودة تنفيذ المشاريع / الفساد الإداري	Y_1	Y_2	Y_3	Y_4	Y_5	Y_6	قيمة (t) الجد ولية
معامل الارتباط (r)	0,55	0,81*	0,81*	0,61	0,76	0,55	%5
قيمة (t) المحسوبة	1,141	2,392	2,392	1,333	2,025	1,141	2,353
النتيجة (القرار)	توجد علاقة ارتباط موجبة وغير دلالة معنوية عند المستوى (5%)	توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية عند المستوى (5%)	توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية عند المستوى (5%)	توجد علاقة ارتباط موجبة وغير دلالة معنوية عند المستوى (5%)	توجد علاقة ارتباط موجبة وغير دلالة معنوية عند المستوى (5%)	توجد علاقة ارتباط موجبة وغير دلالة معنوية عند المستوى (5%)	درجة الثقة %95

المصدر : إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسبة الإلكترونية.

(*) تعني أن معامل الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة (5 %).

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول (5)، وجود علاقة ارتباط إيجابية (موجبة)بين متغير الفساد الإداري وأبعاد جودة تنفيذ المشاريع الخدمية(معاير ومواصفات المشاريع Y_1 ،جودة

أساليب تنفيذ المشاريعY_2 ،جودة المواد الأولية Y_3،توثيق معايير الجودة Y_4 ،الرقابة على التنفيذ Y_5،جودة إدارة الوقت Y_6)، وفقا إلى معاملات الارتباط (r) [0,55 , 0,81 , 0,61 ,0,76 0,55] على التتالي ولغرض التحقق من معنوية معاملات الارتباط أعلاه من عدم معنويتها، نقوم بمقارنة قيم (t) المحسوبة مع قيمتها الجد وليّ عند المستوى (5 %).وعند مقارنة قيمة (t) المحسوبة لبعدي جودة أساليب تنفيذ المشاريعy_2 ،وجودة المواد الأولية y_3 والبالغة (2,392، 2,392) مع قيمتها الجدوليّ والبالغة(2,353) وعند مستوى الدلالة (5%) ، تبين بان قيمة (t) المحسوبة هي اكبر من قيمتها الجدوليّ، وسيدل ذلك على رفض فرضية العدم (H_0)، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية (إحصائية).

من جانب آخر، ومن خلال مقارنة قيم (t) المحسوبة للأبعاد الأخرى ,(معايير ومواصفات المشاريع Y_1 ، توثيق معايير الجودةY_4 ،الرقابة على التنفيذY_5 ،جودة إدارة الوقتY_6)والبالغة(1,141، 1,333، 2,025 ، 1,141) على التتالي، مع قيمة (t) الجد وليّ البالغة (2.353)وعند مستوى الدلالة (5%)، تبين بان قيم (t) المحسوبة للأبعاد الأربعة هي اقل من قيمتها الجد وليّ، مما يدل على وجود علاقة موجبة ولكنها غير معنوية.

وبناءا على ما تقدم، نستنتج من ذلك،عدم قبول الفرضية الرئيسية الأولى والمتعلقة بهيئة إعمار محافظة النجف بأنه توجد علاقة ارتباط بين الفساد الإداري وجودة تنفيذ المشاريع الخدمية .

ب- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى والمتعلقة بالإدارة المدنية المؤقتة:

يشير الجدول(6) إلى قيم معاملات الارتباط بين متغير الفساد الإداري وأبعاد جودة تنفيذ المشاريع الخدمية .

الجدول (6) : يوضح علاقة الارتباط بين متغير الفساد الإداري وأبعاد جودة التنفيذ المشاريع الخدمية .

جودة تنفيذ المشاريع / الفساد الإداري	Y_1	Y_2	Y_3	Y_4	Y_5	Y_6	قيمة (t) الجد وليّ
معامل الارتباط (r)	0,64*	0,55	0,87*	0,74	0,65*	0,75*	%5
قيمة (t) المحسوبة	2,499	1,141	3,056	1,906	2,566	3,402	2,353
النتيجة (القرار)	توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية عند المستوى (5%)	توجد علاقة ارتباط موجبة وغير دالة معنوية عند المستوى (5%)	توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية عند المستوى (5%)	توجد علاقة ارتباط موجبة وغير دلالة معنوية عند المستوى (5%)	توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية عند المستوى (5%)	توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية عند المستوى (5%)	درجة الثقة
							%95

المصدر : إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسبة الإلكترونية.

(*) تعني أن معامل الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة (5 %).

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول (6) ، وجود علاقة ارتباط إيجابية (موجبة) بين متغير الفساد الإداري وأبعاد جودة تنفيذ المشاريع الخدمية(معايير ومواصفات المشاريعY_1 ، جودة أساليب تنفيذ المشاريعY_2 ،جودة المواد الأولية Y_3،توثيق معايير الجودة Y_4 ،الرقابة على التنفيذ Y_5،جودة إدارة الوقتY_6) ، وفقا إلى معاملات الارتباط (r)(0,55 , 0,87 , o,74 ,0,65 , 0,75

(0,64 ,التتالي ولغرض التحقق من معنوية معاملات الارتباط أعلاه من عدم معنويتها، نقوم بمقارنة قيم (t) المحسوبة مع قيمتها الجد وليۃ عند المستوى (5 %).وعند مقارنة قيمة (t) المحسوبة لأبعاد (معاير ومواصفات المشاريع Y_1 ،جودة المواد الأوليةY_3 ،الرقابة على التنفيذ Y_5 ،جودة إدارة الوقت Y_6) والبالغة (2,499 ، 3,056 ، 2,566 ، 3,402) مع قيمتها الجد وليۃ والبالغة(2,353) وعند مستوى الدلالة(5%) ، تبين بان قيمة (t) المحسوبة هي اكبر من قيمتها الجد وليۃ ، وسيدل ذلك على رفض فرضية العدم (H_0) ، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية(إحصائية).

من جانب آخر ، ومن خلال مقارنة قيم (t) المحسوبة للأبعاد الأخرى , (جودة أساليب تنفيذ المشاريعy_2،توثيق معاير الجودة Y_4) والبالغة(1,141، 1,906) على التوالي، مع قيمة (t) الجدولية البالغة (2.353)وعند مستوى الدلالة (5%)، تبين بان قيم (t) المحسوبة هي اقل من قيمتها الجد وليۃ، مما يدل على وجود علاقة موجبة ولكنها غير معنوية .وبناءا على ما تقدم، نستنتج من ذلك،عدم قبول الفرضية الرئيسية الأولى والمتعلقة بالإدارة المدنية الأمريكية المؤقتة بأنه توجد علاقة ارتباط بين الفساد الإداري وجودة تنفيذ المشاريع الخدمية .

يتم هنا اختبار الفرضية الرئيسية الثانية والتي مفادها لا يوجد أثر للفساد الإداري على جودة تنفيذ المشاريع ولغرض قياس ألأثر ، تم استخدام أسلوب تحليل التباين (Analysis of Anova–Variance).

وقد وضع الباحث لهذا الغرض، الفرضيتين الآتيتين:-

فرضية العدم (H_o): عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية للفساد الإداري في أبعاد جودة تنفيذ المشاريع الخدمية .

فرضية الوجود (H_1): يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للفساد الإداري في أبعاد جودة تنفيذ المشاريع الخدمية .

ولقياس نسبة تغير بعد الفساد الإداري من التباين الكلي للتغيرات التي تطرأ في أبعاد جودة تنفيذ المشاريع ،تم استخدام معامل التغير(R2) الذي تتراوح قيمته بالمجال($0 \le R^2 \le 1$).

الفرضية الرئيسية الثانية :لا يوجد أثر للفساد الإداري في جودة تنفيذ المشاريع الخدمية والخاصة بهيئة إعمار محافظة النجف .

1- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية والخاصة بهيئة إعمار محافظة النجف :

يشير الجدول (7) إلى أسلوب تحليل التباين (Anova) لغرض قياس أثر متغير للفساد الإداري في جودة تنفيذ المشاريع الخدمية(معاير ومواصفات المشاريع Y_1 ، جودة أساليب تنفيذ المشاريعY_2 ،جودة المواد الأوليةY_3 ،توثيق معاير الجودةY_4 ،الرقابة على التنفيذ $Y5$ ،جودة إدارة الوقتY_6)

ثالثا: قياس أثرا لفساد الإداري في أبعاد جودة تنفيذ المشاريع الخدمية:

الجدول (7) يوضح أسلوب تحليل التباين (Anova) لقياس أثر الفساد الإداري في جودة تنفيذ المشاريع

مصدر التباين	درجات	مجموع	متوسط	قيمة (F)	قيمة(F) الجد وليۃ	النتيجة

S.O.V	الحرية d.f	المربعات SS	المربعات MS	المحسوبة Fratio	F (7,42,1%)	(القرار)
بين المجموعات	7	23,800	32,971	19,449**	3,12	يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بدرجة عالية عند مستوى الدلالة (1%)
الخطأ التجريبي	42	71,200	1,695			
التباين الكلي	49	203,000				

المصدر: إعداد الباحث وفقاً لنتائج الحاسبة الإلكترونية.

يتضح من خلال نتائج جدول تحليل التباين التي يتضمنها الجدول (7) بأن قيمة (F) المحسوبة والبالغة (19,449) هي أكبر من قيمة (F) الجد وليۃ البالغة (3.12) تحت مستوى الدلالة (1%) وبدرجتي حرية (7 ,42) وسيدل على رفض فرضية العدم (Ho) وهذا يعني وجود تأثير ذو دلالة معنوية بدرجة عالية لمتغير للفساد الإداري في جودة تنفيذ المشاريع الخدمية(معاير ومواصفات المشاريع Y_1 ، جودة أساليب تنفيذ المشاريعY_2 ،جودة المواد الأوليةY_3 ،توثيق معاير الجودةY_4 ،الرقابة على التنفيذ Y_5 ،جودة إدارة الوقتY_6) تحت مستوى الدلالة (1%) إذ تشير هذه النتيجة إلى قبول الفرضية الرئيسية الثانيۃ والخاصة بهيئة إعمار النجف.

من جانب آخر، يتضح من خلال النتائج إن قيمة معامل التغير (R^2) بلغت (91%) وهذا يعني أن نسبة ما يفسره متغير الفساد من التباين الكلي بلغت (90%) للتغيرات التي تطرأ في أبعاد جودة تنفيذ المشاريع الخدمية، وتعد هذه النسبة عالية جداً، أما النسبة المتبقية والبالغة (9%) فتعود إلى متغيرات أخرى.

2-اختبار الفرضية الرئيسية الثانية والخاصة بالإدارة المدنية الأمريكية المؤقتة:

يشير الجدول (8) إلى أسلوب تحليل التباين (Anova) لغرض قياس أثر متغير للفساد الإداري في جودة تنفيذ المشاريع الخدمية(معاير ومواصفات المشاريع Y_1 ، جودة أساليب تنفيذ المشاريعY_2 ،جودة المواد الأوليةY_3 ،توثيق معاير الجودةY_4 ،الرقابة على التنفيذ Y_5 ،جودة إدارة الوقتY_6)

الجدول (8) يوضح أسلوب تحليل التباين (Anova) لقياس أثر الفساد الإداري في جودة تنفيذ المشاريع

مصدر التباين S.O.V	درجات الحرية d.f	مجموع المربعات SS	متوسط المربعات MS	قيمة (F) المحسوبة Fratio	قيمة(F) الجد وليۃ F (5,43,1%)	النتيجة (القرار)
بين المجموعات الخطأ التجريبي	5	47,593	9,519	20,424**	3,34	يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بدرجة عالية عند مستوى الدلالة (1%)
	4	20,040	0,466			
التباين الكلي	48	67,633				

المصدر: إعداد الباحث وفقاً لنتائج الحاسبة الإلكترونية.

يتضح من خلال نتائج جدول تحليل التباين التي يتضمنها الجدول (8) بأن قيمة (F) المحسوبة والبالغة (19,449) هي أكبر من قيمة (F) الجد ولي ة البالغة (3.34) تحت مستوى

الدلالة (1%) وبدرجتي حرية (5 ,43) وسيدل على رفض فرضية العدم (H_o) وهذا يعني وجود تأثير ذو دلالة معنوية بدرجة عالية لمتغير للفساد الإداري في جودة تنفيذ المشاريع الخدمية (معاير ومواصفات المشاريع Y_1 ، جودة أساليب تنفيذ المشاريع Y_2 ،جودة المواد الأولية Y_3 ،توثيق معاير الجودة Y_4 ،الرقابة على التنفيذ Y_5 ،جودة إدارة الوقتY_6) تحت مستوى الدلالة (1%) إذ تشير هذه النتيجة إلى قبول الفرضية الرئيسية الثانية والخاصة بالإدارة المدنية الأمريكية المؤقتة من جانب آخر، يتضح من خلال النتائج إن قيمة معامل التغير (R^2) بلغت (90%) وهذا يعني أن نسبة ما يفسره متغير الفساد من التباين الكلي بلغت (90%) للتغيرات التي تطرأ في أبعاد جودة تنفيذ المشاريع الخدمية ، وتعد هذه النسبة عالية جداً، أما النسبة المتبقية والبالغة (10%) فتعود إلى متغيرات أخرى.

المبحث الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات المتعلقة بالجانب التطبيقي

توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات تمثلت بالاتي :

١ - للفساد الإداري دور أساسي ومؤثر في مستوى جودة تنفيذ المشاريع الخدمية (تأهيل المدارس) والذي تم إثباته من خلال نتائج الدراسة بقبول الفرضية الرئيسية الثانية المتعلقة بقياس أثر متغيرات الفساد الإداري في متغيرات جودة تنفيذ المشاريع إذ كانت النتيجة تأثيراً موجباً وذو دلالة معنوية بدرجة عالية.

٢ - ظهر من خلال نتائج الدراسة للمتغيرات الأتي:

أ – وجود ارتفاع في مستوى أبعاد الفساد الإداري وبأ على من الوسط الفرضي والبالغ (1,5) ، والمتمثل بأسئلة الإستبانة والتي تعد متطلبات للحد من الفساد إذ كلما أرتفع معدل الوسط الحسابي دل ذلك على انخفاض ظاهرة الفساد لهيئة إعمار محافظة النجف، وبعكسه كانت نتيجة الوسط الحسابي للفساد للإدارة ألأمريكية المؤقتة أقل من الوسط الفرضي والبالغ (1,5) وهذا سيدل على إن عينة المبحوثين تتفق بان الإجراءات التي تطبقها هيئة أعمار النجف للحد من ظاهرة الفساد الإداري أفضل من لإدارة ألأمريكية المؤقتة

ب – ظهر ارتفاع في مستوى جودة تنفيذ المشاريع الخدمية وبأ على من الوسط الفرضي والبالغ (1,5) ، والمتمثل بأسئلة الإستبانة والتي هي متطلبات تنفيذ الجودة لعينة البحث الخاصة بهيئة إعمار محافظة النجف،فيما كانت نتيجة الجودة للإدارة الأمريكية المؤقتة اقل من الوسط الفرضي ، مما سيدل على قبول الفرضية الرئيسية الأولى بوجود علاقة الارتباط بين الفساد الإداري والجودة إذ كان الفساد لهيئة اعمار النجف اقل

فكانت الجودة عالية ،وبعكسه للإدارة ألأمريكية المؤقتة .

ج – قبول الفرضية الرئيسية الثانية والمتعلقة بوجود علاقة الارتباط بين الفساد الإداري وجودة تنفيذ المشاريع الخدمية .

٣ - التزام هيئة إعمار النجف بإجراءات من خطوات محددة في تنفيذ المشاريع ابتداء من دراسات الجدوى حتى نهاية الخطوات المتمثل باستلام المشروع من الجهة المنفذة وبعكسه الإدارة الأمريكية المؤقتة فتعطى على أسس غير محددة مما أدى إلى الحد من ظاهرة الفساد .

٤ - وجود نتائج تشير إلى إنجاز بعض المشاريع على حساب الجودة في التنفيذ فان أغلبها ناشئ عن العقود المبطنة بين الشركات أو المقاولين، إذ إن سلسلة التعاقد تخفض من مبلغ انجاز المشروع للجهة المنفذة التي تقوم بخفض جودة التنفيذ على حساب تحقيق أرباحها من العمل، وقد كان المعدل مرتفعا في الإدارة الأمريكية المؤقتة أكثر من هيئة إعمار النجف .

٥ - عدم وضوح الصلاحيات بشكل محدد مما أدى إلى تجاوز الموظفين حدود صلاحياتهم بخصوص صرف مبالغ العقود اوالعطاءات للمشاريع.

٦ - عدم تناسب مبالغ تنفيذ المشاريع فهي اكبر من حجم الأعمال المنفذة وجودتها . وهذه تزيد من ظاهرة الفساد وانخفاض الجودة .

٧ - تجاوز الجهات المنفذة الالتزام بالكشوفات المالية المعتمدة مع الجهات المستفيدة أو سجلات الموجودات الثابتة .وهذه الحالة موجودة في تنفيذ الإدارة الأمريكية المؤقتة .

٨ - تأكيد لنتائج الفقرتين (3، 5، 7,8) كتاب مديرية تربية محافظة النجف ذي العدد (2150) في 2007/8/2 المعنون إلى وزارة التربية/ مديرية الرقابة والتدقيق الداخلي .كما مبين في الملحق.

٩ - افتقار بعض المشاريع إلى الدقة العالية في التقديرات التخمينية للمشروع إلى حين التنفيذ ،أما بسبب قلة خبرت اللجان المسئولة أو طول الفترة الزمنية بين تحديد التقديرات التخمينية وحصول الموافقات الأصولية لتنفيذ المشروع مما يجعلها لا تتناسب مع أسعار السوق، إذ تعمد الجهات المنفذة إلى تقليل جودة الأعمال والمواد والتنفيذ بهدف تخفيض الكلف وتحقيق الأرباح .

ثانيا : التوصيات

١ - ينبغي على السلطة الوطنية إ شراك جهات أخرى بالإضافة إلى هيئة النزاهة مثلا منظمات المجتمع المدني لمكافحة الفساد المالي والإداري والاقتصادي في المؤسسات والهيئات الحكومية .

٢ - الدعم الكامل لل محاكم الخاصة بمراجعة حالات الفساد وإصدار الأحكام بحق من تثبت إدانتهم.

٣ - ضرورة إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام على أساس الكفاءة والجدارة و المعهود لهم بالنزاهة والأمانة في المراكز القيادية والوظيفية المهمة .

٤ - وضع التشريعات والقوانين التي تساعد على فرض سيادة القانون وتفعيل آليات الرقابة على الأداء الحكومي للحد من التصرفات التحكمية والتفرد باتخاذ القرارات وخلق بيئة ملائمة للاستثمار المحلي والأجنبي.

٥ - ضرورة تقوية آليات المحاسبة والرقابة وتعزيزها والاعتماد على الكشوفات المالية لبيان التنفيذ والتأكيد على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة كافة،وتحسين شروط تشغيل المستخدمين وعدم المحاباة في التعيين والترقية.

٦ - التحديد الدقيق للصلاحيات والمسؤوليات لكل المستويات الإدارية المختلفة للدوائر كافة وخاصة بما يتعلق بمبالغ الصرف وعدم تجاوزها وحصر التعيينات بجهة مركزية واحدة.

٧ - منح ديوان الرقابة المالية الصلاحيات الكافية لأداء مهام عمله للتحقيق والكشف عن قضايا الفساد الإداري ،لامتلاك موظفيه للتخصص المطلوب والمهارة العالية والخبرة المناسبة.

٨ - إعادة هيكلة هيئة النزاهة ورفدها بالاختصاصات والكفاءات وأصحاب الخبرة ومنحها الصلاحيات والقوة المناسبة لأداء مهام أعمالها.

٩ - ضرورة الالتزام بإتباع الإجراءات الصحيحة لتنفيذ المشاريع خطوات محددة في تنفيذ المشاريع ابتداء من دراسات الجدوى حتى نهاية الخطوات المتمثل باستلام المشروع من الجهة المنفذة .

١٠ تعهد الشركات أو المقاولين المنفذين للمشروع بعدم التعاقدات المبطنة بهدف إنجاز بعض المشاريع على حساب الجودة في التنفيذ.

١١ الاهتمام بتشكيل اللجان من أصحاب الخبرات بهدف تحديد التقديرات التخمينية للمشروع وبما يواكب أسعار السوق.

١٢ اعتماد اللامركزية الإدارية في إعطاء المشاريع ، فضلا عن السرعة في حصول الموافقات الأصولية لتنفيذ المشروع من الجهات المنفذة وبأقل فترة زمنية لتقليل الفجوة مع أسعار السوق تحقيق جودة الأعمال.

١٣ تبني فلسفة أدارة الجودة الشاملة ومعايير ومواصفات ومتطلبات جودة تنفيذ مشاريع البناء.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

١.أل ياسين ، (2006) الملتقى الوطني الأول لمكافحة الفساد(بغداد)، جريدة الصباح ، العدد (620)

٢.باش ، عياد محمد علي ، (2007) التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد الحكومي في البلدان النامية ،دليل الموظف النزيه،،نحو توعية شاملة لم كافحة الفساد الإداري (مجموعة من البحوث والمقالات والآراء والمفاهيم)،مركز عشتار للتدريب الصحفي بالتعاون مع برنامج المجتمع المدني العراقي منطقة الوسط والجنوب ، قسم مكافحة الفساد .

٣.البد يري ، إسماعيل صعصاع (2007) الفساد الإداري من منظور قانوني، دليل الموظف النزيه،،نحو توعية شاملة لم كافحة الفساد الإداري (مجموعة من البحوث والمقالات والآراء والمفاهيم)،مركز عشتار للتدريب الصحفي بالتعاون مع برنامج المجتمع المدني العراقي منطقة الوسط والجنوب ، قسم مكافحة الفساد .

٤.حرب ،طارق ،(2006) الملتقى الوطني الأول لمكافحة الفساد (بغداد)، جريدة الصباح ، العدد (620)

٥.دونا ل د ، ستروم بو م ،(2006) الرشوة في عقود المشتريات الحكومية تشكل لب الفساد ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الثامن ، العدد الأول ، جامعة القادسية ،كلية الإدارة والاقتصاد .

٦.الزبيدي ، حسن لطيف، السعدون، عاطف لافي، (2006) الفساد جذوره وثماره المرة في العراق ،مجلة دراسات اقتصادية ،بيت الحكمة ،بغداد ،العدد الثامن عشر /السنة السادسة .

٧.السباك ، علي (2007) جرائم الفساد الإداري المعاقب عليها في القانون العراقي،دليل الموظف النزيه،نحو توعية شاملة لم كافحة الفساد الإداري (مجموعة من البحوث والمقالات والآراء والمفاهيم)،مركز عشتار للتدريب الصحفي بالتعاون مع برنامج المجتمع المدني العراقي منطقة الوسط والجنوب ، قسم مكافحة الفساد .

٨.الشكري، علي يوسف (2007) لماذا الفساد الإداري في العراق بعد عقود من النزاهة، جريدة جامعتنا،العدد العاشر ،أيار ،2007، جامعة الكوفة.

٩.العلي ، عبد الستار علي (2008) تطبيقات في أدارة الجودة الشاملة ، دار المسير للإعلان والشر ، عمان ،الأردن ،ط1 .

١٠. عليوي،هادي حسن (2007)،خطوات نحو معالجة الفساد المالي والإداري ،دليل الموظف النزيه ،نحو توعية شاملة لم كافحة الفساد الإداري (مجموعة من البحوث والمقالات والآراء والمفاهيم)،مركز عشتار للتدريب الصحفي بالتعاون مع برنامج المجتمع المدني العراقي منطقة الوسط والجنوب ، قسم مكافحة الفساد.

١١. الغنيم ، محمد (2003) ظاهرة المرض الخفي تعطل حركة التنمية في المجتمعات ، صحيفة الجزيرة ،العدد12985،السنة، 39 ،2003/10/11 .

١٢. القريشي ،محمد توفيق،(2007) الفساد الإداري من منظور شرعي،دليل الموظف النزيه،نحو توعية شاملة ل م كافحة الفساد الإداري (مجموعة من البحوث والمقالات والآراء والمفاهيم)،مركز عشتار للتدريب الصحفي بالتعاون مع برنامج المجتمع المدني العراقي منطقة الوسط والجنوب ، قسم مكافحة الفساد .

١٣. كاشف الغطاء، عباس،(2005)،الفساد الإداري في المنظور الإسلامي (الجريمة المجهولة)، موسوسة كاشف الغطاء العامة، النجف الاشرف.

١٤. الكبيسي ، عامر (2000) الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، العدد الأول،المجلد20.

١٥. الكعبي ، (2006) الملتقى الوطني الأول لمكافحة الفساد(بغداد)،جريدة الصباح ،العدد (620)

١٦. مركز الإدارة والتنمية ،(2007) ، مراحل الجودة طبقا لجوران .

١٧. منصور ،ماهر (2007) من يوقف نزيف الخسائر المهدور في مشاريع البناء ، مجلة اسود وابيض ، العدد (193) .

١٨. الموسوي ،جواد ،(2006) الملتقى الوطني الأول لمكافحة الفساد(بغداد)،جريدة الصباح ،العدد(620)

١٩. مولود ،إبراهيم صفاء الدين ، الصرايرة ، أكتم،(2001) ، العلاقة بين تدني المستوى المعيشي للموظفين والفساد الإداري (من وجهة نظر الموظفين) ، الإداري، العدد،87،السنة 23 .

٢٠. الوردي، سليم ،(2006)، الفساد الإداري المشخص ، جريدة الصباح ، العدد(774)

ثانياً: المصادر الأجنبية

1.Africa: Enhancing Inclusiveness and Accountability, Washington D.C. تقرير البنك الدولي للتنمية شرق وشمال أفريقيا **2003**

2.Brown, N (2001) " Arab Judicial Structures" Program on Governance in the Arab Region (POGAR), United Nations Development Program, NewYork

3.Gould and Maroreyer,1983

4.Gupta,sajeev, Hamid, Davood, and Rosa, Alons (1998),Does Corruption Affect Income Inequity and poverty,p91,98.

5.MAURO,PAOLO, (1996)The Effects of Corruption on International Investors,Washington .

6.Palmer,M(2003) Breaking the Real Axis of Evil: How to Oust the World's Last Dictators by 2050, Roman & Littlefield Publishers,Inc: Oxford

7.Simon and Schuster,(2004) BobWoodward, Plan o f Attack (New York) IMF, Country Report, no.04/175

8.Tanzi,vito & Davoodi(1995), government Role and The Efficiency of policy Instruments .

9.World Bank (2003) Better Governance for development in the Middle East and North

ثالثاً: الأنترنيت:

ألفقي ، مصطفى (2003) ،الفساد الإداري والمالي بين السياسات والإجراءات

http://www.mafhoum.com.

الأغا ،ناصر(2005) الفساد الإداري بمؤسسات الدولة

http://www.alwatanvoice.com.

تيشوري،عبد الرحمن(2000)،الفساد الإداري مفهوم–صور وتجليات–أسباب–نتائج–حلول .**http://www.tdwl.**

مصباح**http://1122336.maktoobblog.com** ، 2007

www.almujtamaa-mag.com

http://www.transparency.org

htt://www.maro.curba.gov.ma

الوائلي ، ياسر خالد بركات (2005) الفساد الإداري.. مفهومه ومظاهره وأسبابه: مع أشارة إلى تجربة العراق في الفساد ، مركز المستقبل للدراسات والبحوث :

www.mcsr.net